الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور محافظ الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات مع دراسة حالة مكتب "عبد الحفيظ بليلط"

اعداد الطلبة		المشرف
1	بلور مروة	حمزة الوافي
2	بوحامي آية	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
إبراهيم عاشوري	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوعظيم منير	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومساعدا
أسامة سنوسي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه محافظ الحسابات في تعزيز مستوى الشفافية والمصداقية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال فحص مدى التزامه بالمعايير المهنية والأخلاقي. أثناء ممارسة مهامه الرقابية والتدقيقية.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الإطار النظري للمحافظة على الحسابات والشفافية إضافة إلى المنهج الميداني من خلال دراسة تطبيقية على مكتب محافظ الحسابات "بليلط عيد الحفيظ" بولاية ميلة، خلال الفترة 2025/2024.

وقد تم استخدام أدوات جمع البيانات مثل: المقابلة، الملاحظة المباشرة وتحليل الوثائق والتقارير المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات يعد عنصرا أساسيا في تعزيز الشفافية المالية، خاصة من خلال التحقق من صحة وعدالة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها، كما كشفت النتائج أن مدى فعالية هذا الدور مرتبط بمدى استقلالية المحافظ والتزامه بالمعايير المهنية، إضافة إلى تعاون المؤسسة المعنية في توفير المعلومات.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، الشفافية المالية، القوائم المالية، الافصاح المحاسبي، الرقابة المالية الاستقلالية.

Abstract:

This study aims to shed light on the vital role played by the statutory auditor in enhancing the level of transparency and credibility in the financial statements of institutions. It focuses on examining the extent of the auditor's commitment to professional and ethical standards while performing audit and control duties.

To achieve this objective, the study relied on a descriptive-analytical approach for the theoretical framework, as well as a field study applied to the office of the statutory auditor "Belilat Abdelhafid" in Mila Province during the 2024/2025 period. Data collection tools included interviews, direct observation, and the analysis of financial documents and reports.

The findings reveal that the statutory auditor is a key element in promoting financial transparency, particularly through verifying the accuracy and fairness of accounting information and ensuring adequate disclosure. The study also found that the effectiveness of this role largely depends on the auditor's independence and adherence to professional standards, as well as the institution's willingness to cooperate and provide access to relevant information.

Keywords: Statutory auditor, financial transparency, financial statements, accounting disclosure, professional standards, financial control, independence.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle essentiel que joue le commissaire aux comptes dans le renforcement de la transparence et de la crédibilité des états financiers des entreprises. Elle s'attache à examiner le degré de conformité du commissaire aux normes professionnelles et éthiques dans l'exercice de ses missions de contrôle et d'audit.

Pour répondre à cette question, nous avons adopté une approche descriptive et analytique pour l'étude théorique, complétée par une enquête de terrain réalisée au sein du cabinet du commissaire aux comptes "Belilat Abdelhafid" dans la wilaya de Mila, durant la période 2024/2025. Les données ont été collectées à travers des entretiens, l'observation directe et l'analyse de documents et rapports financiers.

Les résultats ont montré que le commissaire aux comptes constitue un acteur central dans la promotion de la transparence financière, notamment par la vérification de la sincérité et de la fiabilité des informations comptables et la qualité de leur divulgation. L'étude révèle également que l'efficacité de ce rôle dépend fortement de l'indépendance du commissaire et de son respect des normes professionnelles, ainsi que de la coopération de l'entreprise auditée dans la transmission des informations.

Mots-clés : Commissaire aux comptes, transparence financière, états financiers, divulgation comptable, normes professionnelles, contrôle financier, indépendance.

إهـــداء

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمدًا ترتوي به روحي بعد طول سعي، وشكرًا له شكرًا يحمل في طياته كل الرجاء، فهو من هداني حين تاهت الطرق، وألهمني حين عزّ الإلهام، وبفضله تحقق الحلم.

إلى من غرسَا في قلبي أول بذور الطموح، وسقيَاها بالدعاء والحب واليقين...

إلى أبي، يا أول الأمان، ويا معنى الحنان بصمتك الهادئ، يا من سهرت بصبرك واشتغلت بصمتك، لتكون كل خطوة لي على أرض ثابتة، يا مَن كنت ظلًا وظهرًا ويدًا تُسند، لك كل الحب في قلبي مدى الحياة.

وإلى أمي، يا سري الجميل، يا جنتي في الدنيا، ويا دعائي المستجاب، يا من كانت دموعك نورًا لطريقي، وضحكتك وطنًا ألوذ إليه،

يا من اختصر الكون كله بين ذراعيك، وكنتِ لي الشمس حين غابت كل الأنوار واليد التي رفعتني كلما تعبت ...لكِ قلبي ممتنٌّ، وعمري كله امتنان.

إلى إخوتي الذكور، أنتم نبض العائلة وسندها، كان لحضوركم في حياتي جدار من أمان، وابتسامة في وجه الظروف.

وإلى أخواتي البنات، أنتن زهرة البيت وأريجه، وكلماتكن رجاء، لكنّ الفضل في لحظات كثيرة من القوة.

إلى أقاربي، لكم في القلب ودٌّ لا يوصف، وحضور لا يغيب رغم المسافات.

وإلى من دخلت العائلة قلبًا وروحًا، إلى زوجة أخي، التي ما كانت يومًا إلا أختًا بالمحبة والوفاء، قربك كان دفئًا آخر، ورفقة صادقة من طراز نادر.

وإلى أصدقائي، من رافقوني بصدق النية، ووقفوا بجانبي في السراء و الضراء، من منحوني دفعة حين تعثرت، وكانوا صوت الأمل حين صمت كل شيء..

لكم جميعًا، أهدي هذا العمل المتواضع، مضمّخًا بصدق محبتي، وعطر امتناني، فهو ليس نجاحي وحدي، بل ثمرة قلوب كثيرة أحاطتني حبًا

مروة

إهـــداء

من قال أنا لها نالها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات

لكني فعلتها ونلتها

الحمد لله حبا وشكرا امتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر

إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية "أمي"

أهديك هذا الإنجاز الذي لولا وجودك لما كان له وجود، ممتنة لأن الله

قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعوض

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل "أبي"

إلى من قيل فيهم:

"سنشد عضضك بأخيك"

إلى من مد يده دون كلل ولا ملل وقت ضعفي "أخي" أدامك الله ضلعا ثابتا لي

إلى من آمن بقدراتي وأمان أيامي "أختي الكبرى"

إلى من تذكرني بقوتي وتقف خلفي كظلي "أختي الصغرى"

آية

شكر وتقدير

أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير، وأصدق مشاعر الامتنان والعرفان، إلى أستاذي الفاضل حمزة الوافي، الذي كان أكثر من مشرف بل كان سندًا حقيقيًا ونورًا يرشدني في كل مرحلة من مراحل هذا العمل. لم يبخل عليّ يومًا بعلمه الغزير، ولا بتوجيهاته السديدة، وكان دائمًا حاضرًا بتشجيعه، وصبره، ودعمه المتواصل، الذي كان له الأثر البالغ في تخطي الصعوبات وإنجاز هذه المذكرة. فله مني كل مشاعر التقدير والامتنان والاحترام، وأسأل الله أن يوفّيه حقّه ويجزيه عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتوجّه بخالص الشكر إلى كافة أساتذتي الأجلّاء، على ما بذلوه من جهد في تعليمي طيلة سنوات الدراسة، وعلى ما قدّموه من علم ونصح وتوجيه.

وأتقدم بشكر أيضا لمحافظ الحسابات بليلط عبد الحفيظ، على تعاونه الكريم، وتسهيله لعملية جمع المعلومات التي كانت أساسًا للدراسة التطبيقية، وعلى ما قدّمه من معلومات ثمينة وقيّمة.

كما أشكر كل من قدّم لي يد العون، من قريب أو بعيد، وساهم ولو بكلمة طيبة أو تشجيع في هذا الإنجاز، فلكم جميعًا مني خالص الدعاء وعظيم الامتنان

قائمة المحتويات:

الملخص	**I**
الإهداء	**IV**
الشكر والتقدير	**VI**
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ
الدراسات السابقة	ج
الفصل الأول: الإطار النظري لمحافظ الحسابات	2
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول محافظ الحسابات	3
المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات	3
الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات	3
الفرع الثاني: خصائص محافظ الحسابات	4
المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات	**5**
الفرع الأول: مهام محافظ الحسابات	5
الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات	5
المطلب الثالث: تعيين وإنهاء مهمة محافظ الحسابات	**6**
الفرع الأول: تعيين محافظ الحسابات	6
الفرع الثاني: موانع تعيين محافظ الحسابات	9
الفرع الثالث: شروط الالتحاق بمهنة محافظ الحسابات	11
الفرع الرابع: إنهاء مهام محافظ الحسابات	10

المبحث الثاني: مدخل القوائم المالية	**15**
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	**15**
الفرع الأول: تعريف القوائم المالية	15
الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية	16
المطلب الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية	**19**
الفرع الأول: أهمية القوائم المالية	19
الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية	19
المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية	**20**
المبحث الثالث: أليات عمل محافظ الحسابات في تدقيق الكشوف المالية	**24**
المطلب الأول: ماهية الشفافية في اعداد القوائم المالية	**24**
الفرع الأول: تعريف شفافية القوائم المالية	24
الفرع الثاني: أهمية شفافية القوائم المالية	24
الفرع الثالث: عوائق شفافية القوائم المالية	25
المطلب الثاني: أهمية التدقيق في القوائم المالية	**25**
المطلب الثالث: علاقة محافظ الحسابات بمستخدمي القوائم المالية	**26**
الفرع الأول: تدقيق عناصر القوائم المالية	26
الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم	28
الفرع الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات عند تدقيق القوائم المالية	28
خلاصة الفصل الأول	**31**
الفصل الثاني: دراسة الحالة لمكتب محافظ الحسابات	**33**
تمهيد	33
المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات	**34**
المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات	**34**

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها مكتب محافظ الحسابات	**34**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمكتب	**34**
المبحث الثاني: مراحل القيام بمهمة محافظ الحسابات والتقرير النهائي	**36**
المطلب الأول: مراحل القيام بالمهمة	**36**
الفرع الأول: مراحل تعيين محافظ الحسابات	36
الفرع الثاني: مراحل تنفيذ المهمة	36
المطلب الثاني: إعداد التقرير النهائي	**37**
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية والتعليق عليها	**39**
المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة.	**46**
أولا: اختبار الفرضية الأولى	46
ثانيا: اختبار الفرضية الثانية	46
ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة	47
النتيجة العامة لاختبار الفرضيات	47
خلاصة الفصل الثاني	48
الخاتمة	**50**
قائمة المراجع	**53**
الملاحق	**58**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
الجدول رقم1	**جدول رقم 01:** جانب الأصول الميزانية للمؤسسة x سنة 2024.	40
الجدول رقم 2	**جدول رقم 02:** جانب الخصوم لميزانية المؤسسة y لسنة 2024	43
الجدول رقم 3	**جدول رقم 03:** خصوم الدورة.	45

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل رقم 01	**الشكل رقم (01):** الخصائص النوعية للقوائم المالية	**18**
الشكل رقم 02	**الشكل (02):** الهيكل التنظيمي للمكتب.	**35**

مقدمة عامة

في ظل التطورات الكبيرة التي شهدتها العلاقات الاقتصادية وتزايد تعقيد التبادلات التجارية بين مختلف الأطراف، أصبحت المؤسسات الاقتصادية بحاجة ماسة إلى أدوات فعالة وشفافة لتبادل المعلومات المالية، وباتت القوائم المالية تمثل عنصرا أساسيا في ضمان التواصل بين هذه الأطراف، حيث تلعب دورا محوريا في اتخاذ القرارات الاقتصادية ورسم السياسات المالية، ومه تزايد أهمية هذه القوائم أصبح من الضروري التأكد من صحتها وموثوقيتها من خلال تدابير رقابية دقيقة.

تعد المراجعة الخارجية أحد أبرز هذه التدابير حيث يساهم محافظ الحسابات في تعزيز شفافية القوائم المالية من خلال مراقبته المستقلة للنظام المحاسبي، وبفضل صفاته المهنية مثل الاستقلالية والحيادية، يمكن المراجعة الخارجية أن تقدم ضمانات قوية حول صحة الحسابات لا يقتصر فقط على التحقق من دقة الأرقام، بل يمتد أيضا إلى تعزيز الثقة بين جميع الأطراف ذات الصلة، مما يساهم في دعم استدامة المؤسسات وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المعنية بذلك، يصبح ضمان الشفافية في القوائم المالية عنصرا أساسيا لدعم اتخاد القرارات السليمة في بيئة اقتصادية معقدة.

أولا: إشكالية الدراسة:

مع تزايد الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ظهرت تحديات تتعلق بمصداقية وشفافية هذه القوائم، خاصة في ظل تضارب النصائح بين الأطراف المعنية بناء على ذلك، تبرز إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية؟

من خلال هذه الإشكالية تتفرع لنا التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل مهام محافظ الحسابات؟
- ماذا تعني شفافية القوائم المالية؟
- ما هي آليات عمل محافظ الحسابات في تدقيق الكشوف المالية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

انسجاما مع الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، تم تحديد فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- تسهم مهام محافظ الحسابات في تعزيز فعالية نظام الرقابة المالية وضمان موثوقية المعلومات المحاسبية.
- تؤدي شفافية القوائم المالية الناتجة عن الالتزام بالمعايير المحاسبية إلى رفع مستوى ثقة المستخدمين في التقارير المالية.
- تعتمد جودة تدقيق الكشوف المالية على كفاءة آليات العمل المعتمدة من طرف محافظ الحسابات، كالفحص والتحليل والتقييم الداخلي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى إبراز مكانة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، لما لها من دور فعال في تقديم خدمات رقابية ومحاسبية تخدم مختلف الأطراف ذات العلاقة مثل: المساهمين، والإدارة، والموظفين، والإدارة الجبائية، والموردين، والمؤسسات المالية، إذ تشكل التقارير التي يعدها المحافظ مرجعا أساسيا تعتمد عليه المؤسسات في اتخاذ قراراتها، مما يتيح للمستخدمين الاستفادة من معلومات مالية تتسم بالوضوح، الشفافية، الدقة، والموثوقية.

رابعا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- التعرف على أهم المهام والمسؤوليات التي يضطلع عليها محافظ الحسابات في إطار عمله المهني.
- تحليل دور شفافية القوائم المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز ثقة متخذي القرارات.
- التعرف على الآليات والتقنيات المعتمدة من قبل محافظ الحسابات في تدقيق الكشوف المالية وتقييم فعاليتها.

خامسا: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مزيج من المناهج لتحقيق أهدافها والإجابة عن اشكاليتها ففي الجانب النظري تم استخدام المنهج الوصفي لوصف المفاهيم المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات وبيان دوره في تدقيق القوائم المالية وتعزيز شفافيتها، أما في الجانب التطبيقي فقد تم توظيف منهج دراسة الحالة من خلال معاينة نكتب محافظ الحسابات، بهدف إسقاط المعطيات النظرية على الممارسة الفعلية، وتحقيق فهم أعمق التحديات والآليات العملية المعتمدة في التدقيق المالي.

سادسا: حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: مكتب محافظ الحسابات "بليلط عيد الحفيظ" ولاية ميلة.
- الحدود الزمنية: 2025/2024.

سابعا: هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة كما يلي:

الفصل الأول: الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث أولا تكلمنا على الجانب القانوني والمفاهيم لمحافظ الحسابات وثانيا تكلمنا على القوائم المالية وفي المبحث الثالث عن آليات عمل محافظ الحسابات في تدقيق الكشوف المالية.

الفصل الثاني: قمنا بدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات بحيث قسمنا الفص إلى مبحثين.

ثامنا: الصعوبات:

- تنوع المفاهيم المرتبطة بالموضوع مثل: الشفافية، التدقيق والمراجعة، مما تطلب جهدا في التمييز بينها وتحديد العلاقة بينها بدقة.
- قلة الدراسات التطبيقية السابقة التي يمكن الاعتماد عليها كأساس للمقارنة أو التحليل.
- صعوبة قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية بشكل دقيق نظرا لطابعه النوعي في بعض الجوانب.

- محدودية تعاون بعض الجهات أو المؤسسات في تقديم المعلومات أو البيانات الضرورية للجانب التطبيقي للدراسة.

تاسعا: الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة تناولت موضوع البحث من عدة زوايا أهمها:

1. **دراسة محمد بشير غوالي "دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية"، مجلة الباحث، عدد 12، 2003.**

هدفت هذه الدراسة إلى تتويج حدود مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف المخالفات القانونية التي قد تتضمنها القوائم المالية، ومدى تأثير تلك الحدود على رضا المستفيدين من خدمات المراجعة، يرى أصحاب الشركات أن على المراجع اكتشاف جميع المخالفات القانونية في القوائم المالية، رغن القيود المفروضة عليه مثل قيود الوقت، والأتعاب، والقوانين، والمعايير، إضافة إلى عدم امكانية تقديم تأكيدات مطلقة بخلو القوائم المالية من الأخطاء، ولتوضيح أثر ذلك على قدرة خدمة المراجعة في تحقيق رضا المستخدمين استخدمت استمارة استبيان وزعت على مراجعين مسجلين في جدل المصف الوطني للجنوب الشرقي، وبعض مستخدمي القوائم المالية من مديرين ماليين لبعض الشركات، ومسيري البنوك، ومفتشي الضرائب، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود جهل بدور المراجع في إبداء الرأي على القوائم المالي، واعتقاد بأن اكتشاف الغش من صمين مهام المراجع، بالإضافة إلى وجود تحفظات تجاه فقت السوق أمام مكاتب المراجعة الأجنبية.

2. **دراسة مسعود كسكس ومحمد زرقون (2018) بعنوان: "دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية"، المنشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة غرداية، جامعة ورقلة، المجلد 6، العدد 2.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لتناول الاطار النظري المتعلق بتعريف محافظ الحسابات، شروط ممارسة المهنة، مهامه إضاقة إلى تطور مسؤولياته المهنية وأثره في جودة التقارير المالية أما في الشق التطبيقي، فقد استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة شملت خبراء محاسبين، محافظي حسابات، وأساتذة جامعيين مختصين في المراجعة، وقد

خلصت الدراسة إلى أن مراجع الحسابات تؤدي دورا محوريا من خلال التقارير التي يعدها، والتحاليل التي يجريها على القوائم المالية، مما يعزز ثقة المستخدمين بمصداقية هذه القوائم ومدى امتثالها لمعايير النظام المحاسبي المالي، وذلك عبر إبداء رأيه المهني بكل حياد وموضوعية.

3. دراسة علي بن موفقي "دور مدقق الحسابات في الخدمة آثار المحاسبة الابداعية وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية"، مجلة إدارة العمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور مدقق الحسابات في الحد من أثار المحاسبة الابداعية على موثوقية القوائم المالية، وذلك من خلال التعرف على دوافع المحاسبة الابداعية، ممارستها والاجراءات التي يعتمدها مدقق الحسابات للحد من آثارها، وقد توصل الباحثون إلى أن المحاسبة الابداعية تمارس بهدف التلاعب بالأرقام لتحقيق أهداف محددة، وكذلك لتضليل مستخدمي القوائم المالية، مما يستدعي من مدقق الحسابات أن يكون قادرا على اكتشاف الأخطاء والغش، وأن يتحلى باليقظة الكافية لتفادي الوقوع في الممارسات الادارية والمالية غير السليمة، والمشرف عن حالات التلاعب في التقارير والقوائم المالية، ومظاهر الفساد ، وما في التصرفات المهنية غير الأخلاقية.

4. دراسة محمد الأخضر (2019) "دور محافظ الحسابات في تقويم الحسابات في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة، المجلد 6، العدد 2.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة محافظ الحسابات المالية والاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية، وذلك بهدف إظهار الوضعية المالية الحقيقية لهذه المؤسسات.

ولتحقيق هذا الغرض، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، حيث تناول تعريف محافظ الحسابات، مهامه، صفاته، وشروط ممارسة المهنة.

أما في الشق التطبيقي، فقد تم توظيف منهج دراسة الحالة من خلال تحليل تقارير صادرة عن محافظ الحسابات في إحدى المؤسسات، بهدف تقييم مدى وضوحها وفعاليتها، وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير التي أعدها محافظ الحسابات قد تضمنت إجابات دقيقة

وصريحة عن تساؤلات مستخدمي القوائم المالية، مما يعكس الدور الهام الذي يؤديه في تعزيز شفافية ومصداقية المعلومات المالية.

5. دراسة طبيب أسامة (2022) "دور محافظ الحسابات في تدعيم صحة ومصداقية المعلومات المحاسبة الواردة في القوائم المالية"، محلة اقتصاد المال، جامعة سطيف، المجلد 6، العدد 3.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى الوظائف المستقلة الحيوية التي تعتمد عليها المؤسسات بعد إعداد قوائمها المالية، والمتمثلة في تدخل محافظ الحسابات لضمان صدق وشفافية المركز المالي ونتائج الأعمال خلال فترة زمنية محددة، وقد اعتمدت الدراسة على وصف مراحل عمل محافظ الحسابات والأرقام الواردة في القوائم المالية، وتنتهي بصياغة تقرير نهائي يبدي فيه رأيه خول مدى صحة وموثوقية المعلومات المحاسبية، مع رصد أية أخطاء أو حالات غش محتملة.

وتوصلت الدراسة إلى أن وظيفة المراجعة تمثل مرآة حقيقية تعكس صدق القوائم المالية، وقد عرفت هذه الوظيفة توسعا ملحوظا لما لها من أثر مباشر على قرارات المسيرين، خاصة في ظل تبني آليات حوكمة الشركات، وقد تجلى هذا الأثر في حالة شركة الاسمنت "عين الكبيرة"، حيث تم التعاقد مع محافظ الحسابات مع تعزيز مصداقية وموثوقية قوائمها المالية.

الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة:

تتميز دراستنا على الدراسات السابقة بتركيزها المباشر على دور محافظ الحسابات في ترسيخ شفافية القوائم المالية، من خلال استعراض مهام محافظ الحسابات الأساسية في مراجعة وفحص الحسابات والتقارير المالية، بهدف التأكد من مدى احترام المبادئ بطريقة سليمة وتطبيقها بشكل صحيح ومنتظم عبر الفترات المالية، كما تناولنا أهمية التقرير الذي يقدمه المحافظ كأداة مهنية تعكس رأيه محايد وهذا من أجل توضيح دوره في تعزيز وزيادة الشفافية والمصداقية القوائم المالية ويزيد من ثقة الأطراف المستفيدة بها.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمحافظ الحسابات

تمهيد:

تعد الشفافية في القوائم المالية عنصرا أساسيا لتعزيز الثقة بين المؤسسة ومستخدمي المعلومات المالية، ويبرز دور محافظ الحسابات في هذا السياق من خلال فحص وتدقيق القوائم المالية والتأكد من مدى التزامها بالمعايير المحاسبية المعتمدة، فكلما كان عمل المحافظ حقيقيا وموضوعيا، ساهم ذلك في تقديم صورة مالية واضحة وموثوقية، مما يحد من التلاعب ويعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم محافظ الحسابات والقوائم المالية:

المبحث الأول: عموميات حول محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية.

المبحث الثالث: آليات عمل محافظ الحسابات في تدقيق الكشوف المالية.

المبحث الأول: أساسيات حول محافظ الحسابات

محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، من طرف الجمعية العاملة. في هذا المبحث سوف يتم تحديد بعض المفاهيم المهمة حول محافظ الحسابات بحيث حاولنا تقسيم هذا المبحث إلى عدة مطالب والتي تنقسم بدورها لعدة فروع:

المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات

بحيث يوجه لمحافظ الحسابات عدة تعاريف وخصائص نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات:

التعريف 01: حسب المادة 22 من قانون 10_01: "يعد محافظ الحسابات في هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤولية مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركة والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[1]

التعريف 02: كما عرفه المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري بأن: "محافظ الحسابات هو الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقيق في دفاتر وأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة وصحة ذلك كما يتحقق إذا تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين."[2]

مما سبق يمكن تعريف محافظ الحسابات على أنه الشخص المسؤول عن مراجعة وفحص السجلات المالية والتأكد من دقتها وامتثالها للمعايير المحاسبة والقوانين، واكتشاف الأخطاء أو التلاعب، ويقدم تقارير وتوصيات لتحسين الإدارة المالية.

---

1 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، قانون 10_01 المؤرخ في 16رجب عام 1431 الموافق ل29 جويلية 2010، العدد 42، المادة 23، 2، 25 ص7.

2 المادة 715 قانون التجاري لجمهورية الجزائرية لسنة 1999.

الفرع الثاني: خصائص محافظ الحسابات.

لمحافظ الحسابات مجموعة من الصفات تتسم فيما يلي:

1. **الأمانـــة:** ويقصـد بهـا أن يكـون أمينـا علـى أسـرار المؤسسـة التـي يراجـع حسـاباتها، وأن يـؤدي عملـه بأمانـة وعفـة وعـزة وأن لا يتسـتر عـن غـش أو تـدليس أو تضـليل، وأن يقـدم النتـائج المتحصـل عليهـا بدقـة وأمانـة ويكـون تقريـره متضـمن البيانـات والمعلومـات المتأكـد من صحتها وسلامتها وأن يقدم نصائح توجيهه لعملائه.
2. **الحياديـة التامـة والاسـتقلالية:** ويقصـد بهـا أن يقـوم بعملـه ويبـدي رأيـه مسـتقلا متجـردا مـن أي ضـغوط أو الانحيـاز إلـى طـرف علـى حسـاب طـرف آخـر، وأن لا يتـأثر بـالعواطف والمصـالح الشخصـية أو بـأهواء الـنفس، وأن يعتمـد فـي عملـه بقـدر الإمكـان علـى الدلـة أو قرائن الاثبات التي يركن إليها.
3. **الكفـاءة الفنيـة:** ويقصـد بـذلك أن يتمتـع بمسـتوى عـال مـن الخيـرات الفنيـة التـي تسـاعده علـى أداء عملـه وكـذلك الاشـراف علـى متبوعيـة بجـودة عاليـة وهنـاك مواصـفات فنيـة للمراجع وضعتها المنظمات المهنية للمراجعة تختلف من دولة إلى دولة أخرى.
4. **الكرامـة:** ويقصـد بـذلك أن يكـون عزيـزا نزيهـا يحـافظ علـى كرامتـه وكرامـة المهنـة التـي ينتمـي إليهـا، وأن لا يقـوم بعمـل أو يضـع نفسـه فـي موقـف يسـيء إلـى نفسـه أو إلـى المهنة.
5. **السـرية:** إن محـافظ الحسـابات ومسـاعديهم ملزمـون بـاحترام سـر المهنـة فـي الأفعـال والأعمـال والمعلومـات التـي أطلعـوا عليهـا بحكـم ممارسـتهم ووظـائفهم، علـى أعضـاء النقابـة الالتـزام بسـر المهنـة فـي أداء مهنـتهم كمـا لا يتقيـدون بهـا فـي الحـالات المنصـوص عليهـا في القوانين والتنظيمات المعمول بها ولا سيما:
   - ✓ بموجب إلزامية اطلاع الإدارة الجنائية على الوثائق المقررة.
   - ✓ بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين شيئانهم.
   - ✓ عندما يدعون الأداء بشهاداتهم أمام غرفة المصالحة والتأديب والتحكيم.

وجاء في نص المادة 175 مكرر 13 من القانون التجاري في الفقرة التالية: "يتطلب السر المهني من العضو أن يكون نزيها، عفيفا، صادقا، مراعيا مصلحة المجتمع وقيمه الأخلاقية، دقيقا في تفسير المعايير ومحافظا على سرية أعمال عملائه."[1]

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.

وتتمثل مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات فيما يلي:

الفرع الأول: مهام محافظ الحسابات:

حسب المادة 23 و24 من القانون 10_01 الصادر بتاريخ 29 جويلية 2010 فإنه مكلف بالمهام التالية:[2]

- ✓ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة صحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات.
- ✓ يفصح صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادف عليا من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.
- ✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ يعلم المسيرين والجمعية العامة المداولة المؤهلة، يكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- ✓ المصادقة على الحسابات المدمجة أو الحسابات المدعمة ويصادق أيضا على صحة وانتظام وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

1 علي بن موفقي، "دور مدقق الحسابات في الخدمة أثار المحاسبة الإبداعية وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية"، مجلة إدارة العمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، عدد2، 2019، ص69 70.

2 المادة 23، 24، 25 قانون 10_01 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية لسنة 2010.

كما يترتب عن مهمة محافظ الحسابات حسب المادة 25 إعداد:

- ✓ تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر.
- ✓ تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء.
- ✓ تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.
- ✓ تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- ✓ تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- ✓ تقرير خاص حول تطوير نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- ✓ تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- ✓ تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات.

نظرا لأهمية وخصوصية عمل محافظ الحسابات فهو يتحمل عدة مسؤوليات عن المهام الموكلة له كما يلي:

المسؤولية التأديبية: يتحمل محافظ الحسابات أي خطأ أو مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية فالخطأ التأديبي كما عرفه المشرع الفرنسي بأنه: "كل مخالفة لقانون، التنظيم والقواعد المهنية، كل إهمال خطير ، كل فعل مخالف للنزاهة أو الشرف يرتكبه محافظ الحسابات، سواء كان شخص طبيعي أو شركة، حتى وإن ارتكبه خارج نطاق المهنة، يشكل خطأ تأديبيا يستوجب عقوبة تأديبية"، أما المشرع الجزائري قد حدد له عقوبات تأديبية عكس المشرع الفرنسي، وتتمثل هذه العقوبات: الإنذار، التوبيخ، الاقصاء المؤقت عن ممارسة المهنة، الشطب من الجدول والتوقيف المؤقت.

وقد أعطت القوانين المنظمة للمهنة لمحافظي الحسابات الحق في الطعن في العقوبات التأديبية والتي من شأنها أن تؤثر في المسار المهني لأي محافظ الحسابات.[1]

1 طيطوس، فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة دفاتر السياحة والقانون، العدد 09، جوان 2013.

المسـؤولية المدنيـة: يعـد مـدقق الحسـابات مسـؤولا عـن الأخطـاء واللامبـالاة التـي ارتكبهـا أثنـاء أدائـه المهـام المنوطـة بـه، ولا يمكـن اعتبـاره مسـؤولا فـي أي حـال مـن الأحـوال عـن الخطـاء التـي قـام بهـا أعضـاء مجلـس الإدارة إلا فـي حـال مـا إذا اطلـع عليهـا ولـم يصـرح بهـا، وهـذا مـا أوضـحه المشـرع الجزائـري فـي نـص المـادة 715 مكـرر 14 المرسـوم (التشـريعي رقـم 93-08 المـؤرخ فـي 25 أفريـل 1993)، منـدوبو الحسـابات مسـؤولون سـواء إزاء الشـركة أو إزاء الغيـر، عـن الأضـرار الناجمـة عـن الخطـاء واللامبـالاة التـي يكونـون قـد ارتكبوهـا فـي ممارسـة وظـائفهم، ولا يكونـون مسـؤولين مـدنيا عـن المخالفـات التـي يرتكبهـا القـائمون بالغـدارة أو أعضـاء مجلـس المـديرين، حسـب الحالـة إلا إذا لـم يكشـفوا عنهـا فـي تقريـرهم للجمعيـة العامـة او لوكيـل الجمهوريـة رغـم اطلاعهم عليها.[1]

المسـؤولية الجزائيـة: ينشـأ هـذا النـوع مـن المسـؤولية نتيجـة ارتكـاب محـافظ الحسـابات وبشـكل معتمد بعض التصرفات الضارة بالمؤسسة ومن بين هذه التصرفات:

- ✓ تـآمر مـدقق الحسـابات مـع مجلـس الإدارة وهـذا مـن خـلال قيـامهم بتوزيـع أربـاح صـورية على مختلف المساهمين وهذا بهدف إخفاء إهمال الإدارة؛
- ✓ غـض مـدقق الحسـابات النظـر عـن الانحرافـات التـي قـام بهـا بعـض المسـؤولين، وعـدم الإشارة إليها في التقرير الذي يعده وهذا خوفا على مصالحه الشخصية؛
- ✓ قيام مدقق الحسابات بإفشاء أسرار المؤسسة لصالح مؤسسات أخرى منافسة؛

لقـد أوضـح المشـرع الجزائـري انـه يمكـن لمـدقق الحسـابات أن يتحمـل مسـؤولية جزائيـة وهـذا نتيجـة تقصـيره فـي القيـام بـالتزام قـانوني وهـذا مـا جـاء فـي نـص المـادة 52 مـن قـانون 91-08 "يمكـن ان يتحمـل الخبـراء المحاسـبون ومحـافظو الحسـابات والمحاسـبون المقـدمون المسـؤولية الجزائية اتجاه كل تقصير في القيام بالتزام قانوني".[2]

1 تونسـي نجـاة، مردوديـة مـدقق الحسـابات فـي ظـل تبنـي المعـايير المحاسـبية الدوليـة قسـم العلـوم الماليـة والمحاسـبة، كليـة العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2016، ص98.

2 تونسي نجاة، نفس المرجع ص99 100.

المطلب الثالث: تعيين وإنهاء مهمة محافظ الحسابات:

الجمعية العامة هي المسؤولة عن تعيين مهام مدقق الحسابات من بين قائمة المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية وهذا بناء على دفتر شروط محددة.

الفرع الأول: تعيين محافظ الحسابات.

يتم تعيين محافظ الحسابات في القانون الأساسي للهيئة أو المؤسسة، وهذا ضمن الجمعية العامة التأسيسية، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث يتم اختيارهم من بين المهنيين المسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات، وفي حالة عهدتين متتاليتين لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات إلا بعد مضي ثلاث سنوات. أما بالنسبة للتعيين البعدي يتم من خلال أجل أقصاه شهر بعد لإقفال آخر لعهدة محافظ الحسابات، حيث يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ الحسابات او محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة العادية.

1. **التعيين من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات:**

يتم تعيين محافظ الحسابات في هذه لحالة في إطار الشروط التالية:

- ✓ تعين الجمعية العامة التأسيسية مندوب أو مندوبو الحسابات الأولون في القانون الأساسي، ويجب إثبات قبول التعيين في محضر الجلسة.
- ✓ يعين محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية، بعد الموافقة الكتابية، وعلى أساس دفتر الشروط، وذلك خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظي الحسابات.
- ✓ دفتر الشروط: فصل المرسوم التنفيذي 11-32 مضمون دفتر الشروط الواجب إعداده من أجل تعيين محافظ أو محافظي الحسابات.
- ✓ رسالة قبول العهدة: يرسل محافظ الحسابات رسالة قبول العهدة الجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية خلال اجل أقصاه ثمانية "08" أيام بعد تاريخ وصل واستلام تبليغ تعيينه.[1]

1 بن يحي، علي، متطلبات تعيين محافظ الحسابان في ظل المعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية الجزائر 2020، ص105 106.

2. **التعيين من طرف رئيس المحكمة (التعيين الاضطراري):** إذا لم يتم تعيين محافظ الحسابات أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من محافظي الحسابات يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بأمر من رئيس المحكمة بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، ويمكن تقديم هذا الطلب من طرف كل معني في الشركات التي تلجأ علنيا للادخار وذلك عن طريق السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
3. **التعيين من طرف أحد المساهمين:** يجوز لكل مساهم أن يطلب من العدالة تعيين محافظ الحسابات ويبلغ قانونا بالحضور رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، وتنتهي المهمة الممنوحة عندما تقوم الجمعية العامة بتعيين محافظ أو محافظي الحسابات.[1]

الفرع الثاني: موانع تعيين محافظ الحسابات

يمنع محافظ الحسابات من ممارسة مهامه الرقابية في الحالات التالية:[2]

- ✓ القيام منهيا بمراقبة حسابات الشركة التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة او غير مباشرة.
- ✓ القيام بأعمال تسيير سواء بصدفة مباشرة او بالمساهمة أو بالإنابة عن المسيرين.
- ✓ قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير.
- ✓ قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة او الإشراف عليها.
- ✓ ممارسة وظيفة مستشار حياتي او خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.
- ✓ شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي يراقبها بعد أقل من ثلاث (3 سنوات) من انتهاء عهدته.
- ✓ القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة او غير مباشرة.
- ✓ إذا استقدت شركة أو هيئة محافظين اثنين (2) للحسابات او أكثر، فإن هؤلاء يجب أن لا يكونوا تابعين لنفس السلطة، وأن لا تربطهم أية مصلحة، وأما لا يكونوا منتمين إلى نفس شركة محافظة الحسابات.

1 بن يحي علي، نفس المرجع ص106.

2 المواد 65، 66، 67، 68، 70 من القانون 10- 01، ص11.

- ✓ التعيين في المنشأة التي تحصل منها على أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى لا سيما في شكل قروض أو تنسيقات أو ضمانات خلال ثلاث (3 سنوات) الأخيرة.
- ✓ السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة، تدخل ضمن اختصاصهم القانونية، كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى، وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور وتطبيق هذه الموانع أيضا على الشركات والتجمعات الممارسة للمهنة.

إضافة على ذلك، جاء في نص القانون التجاري أنه لا يجوز أن يعين مندوب للحسابات في شركة المساهمة:[1]

- ✓ الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.
- ✓ أزواج الأشخاص الذين يتحصلون على أجرة أو مرتبا بحكم نشاط دائم، إما من القائمين بالإدارة أو من أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة.
- ✓ القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر (10/1) رأس مال الشركة، أو إذا كانت الشركة نفسها تملك عشر (10/1) رأس مال هذه الشركات.
- ✓ الأشخاص الذين منحتهم الشركة بحكم وظائف غير وظائف مندوب الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.
- ✓ الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انهاء وظائفهم.

كما أن المشرع أقر المدقق الخارجي ممارسة نشاطا منافيا بصفة مؤقتة وذلك شريطة تقديمه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في اجل أقصاه شهر واحد من تاريخ بداية نشاطه، وتمنح لجنة الاعتماد الموافقة إذا كانت المهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة.[2]

1 القانون التجاري في ضوء الممارسة القضائية، منشورات بيرتي، الجزائر، 2009، المادة 715 مكرر 6، ص256.

2المادة 69 من القانون 10-01، ص11.

الفرع الثالث: شروط الالتحاق بمهنة محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر فيه الشروط المبنية في المادة 08 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 9 جويلية 2010 المتعلقة بالمهنة والتي تنص على ما يلي:

"لممارسة مهنة محافظ الحسابات أو الخبير أو مهنة المحاسب المعتمد يجب أن تتوفر الشروط الآتية:"

- ✓ أن يكون جزائري الجنسية؛
- ✓ أن يكون متحصل على شهادة ممارسة المهنة؛
- ✓ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- ✓ أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخالفة بشرف المهنة؛
- ✓ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة؛ الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
- ✓ الاعتماد: وهو ترخيص مسبق لممارسة مهنة التدقيق كون ممارسة المهنة دون حيازة الاعتماد من العمال المنافية لأخلاقيات المهنة.
- ✓ التسجيل: كما أن المهني ملزم بالتسجيل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو المصف الوطني للخبراء المحاسبين حسب الحالة، حيث يكتسب حق ممارسة نشاطه، وذلك بعد حصوله على الاعتماد المطلوب وأداء لليمين المفروض شريطة أن يكون له عنوان مهني خاص كي يتمكن من التسجيل في الجدول ويثبت هذا العنوان عن طريق عقد ايجار أو عقد ملكية حسب الحالة.
- ✓ أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو الغرفة الوطنية أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم، بالعبارات التالية: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم السر المهني وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد"

الفرع الرابع: إنهاء مهام محافظ الحسابات.

1. **انتهاء المدة المحددة قانونيا:** تنتهي مهام محافظ الحسابات بانتهاء العهدة التي عين لها طبقا لنص المادة 27 من القانون 10-01 التي حددت عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وحثت بذلك حذف المادة 715 مكرر 7 من القانون التجاري وقد تكون المادة أقل عند تعيينه بصفته مستخلف أو عن طريق القضاء، ولا تجدد عهدة محافظ الحسابات في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين وقام بإعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك.
2. **استقالة محافظ الحسابات:** نصت المادة 38 من القانون 10-01 المتعلق بالمهن الثلاث الجديد المشرع الجزائري على حق محافظ الحسابات في الاستقالة بقولها: "يمكن محافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاثة أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والاثباتات الحاصلة." وتظهر من خلال هذا النص عدة احتمالات قد تدفع محافظ الحسابات لاستقالة وهي:
   - ✓ عدم قدرته على المواصلة في مهامه بسبب وجود مانع قانوني أو جسدي...إلخ؛
   - ✓ وجوده في وضعية تؤثر على استقلالية؛
   - ✓ شطب اسمه من الجدول المهني للمحافظين؛
   - ✓ عدم كفاية ما يحصل عليه من أتعاب؛
   - ✓ تدهور علاقته بمديري الشركة على نحو من شأنه تعجيز محافظ الحسابات عن أدائه واجباته المهنية على أكمل وجه ويفقده الصفاء والوضوح؛
3. **عزل محافظ الحسابات:** أصبح عزل المحافظ يخضع لشروط نصت عليها المادة 715 مكرر 9 من القانون التجاري وهي:

"في حالة حدوث خطأ أو مانع، يجوز بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو من مساهم أو أكثر يمثلون على الأقل عشر رأس مال (1/10) الشركة أو الجمعية العامة، إنهاء مهام مسوي الحسابات قبل الانتهاء العادي لهذه الوظائف عن طريق الجهة القضائية المختصة".

إذن إذا توفر شرط الخطأ أو المانع يتم عزل محافظ الحسابات بموجب قرار قضائي بناء على طلب يقدم من طرف:

- ✓ مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.
- ✓ مساهم أو أكثر يمثلون على الأقل عشر رأس مال الشركة.
- ✓ الجمعية العامة.

4. **وفاة محافظ الحسابات أو شطبه أو إيقافه:** لا يخفى على الجميع أن الوفاة تضع نهاية للعلاقات المبنية على الاعتبار الخصي كما هو حال علاقة محافظ الحسابات بالشركة الخاضعة لرقابته لأن اختيار المحافظ من طرف الجمعية العامة يتم على أساس الثقافة في شخص المحافظ وأمانته وكفاءته، والأمر بيان إذا تم شطب محافظ الحسابات أو تم إيقافه لأن هذا يضر بمصلحة الشركة ولا يسعها الانتظار وبالتالي عليها إيجاد البديل في أقرب وقت، لذلك نصت المادة 76 من القانون المذكور المتعلق بالمهن الثلاث الجديد على أن الوزير المكلف بالمالية يعين مهنيا مؤهلا لتسيير المكتب بناء على اقتراح من رئيس مجلس الغرفة الوطنية.
5. **اختتام عملية التصفية بعد حل المؤسسة أو إشهار اخلائها:** لأنه يمكن حل المؤسسة دون اللجوء إلى تصفيتها فغن مهام محافظ الحسابات لا تنهي بمجرد الحل أو إشهار الإفلاس خلال مرحلة التصفية وإنما تنتهي بانتهاء عملية التصفية واقفالها نهائيا لأن ذلك يؤدي إلى انقضاء العلاقة التي كانت تربط بين الطراف.

في حالة قيام المؤسسة بالاندماج مع مؤسسة أخرى قصد إنشاء شركة جديدة (الاندماج بالمزج) أو في حال ضمها من طرف مؤسسة أخرى أكبر منها (الادماج بالضم)، في هاتين الحالتين يؤدي حلها إلى إنهاء مهام محافظ الحسابات في المؤسسة التي كان يزاول فيها مهامه ولا يعتبر محافظ الحسابات في الشركة الناتجة عن عملية الادماج.

6. **رفض محافظ الحسابات من طرف الأقلية:** بدوره نص المشرع الجزائري على هذه الفكرة في المادة 715 مكرر 8 من القانون التجاري على النحو الآتي:

"يجوز لماسهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر (1/10) رأس مال الشركة، في الشركات التي تلجأ علنية للادخار، أن يطلبوا من العدالة وبناء على سبب مبرر، رفض مندوب، أو مندوبي الحسابات الذين عينتهم الجمعية العامة".[1]

1 ثمار خديجة، تقارير التدقيق الخارجي في ظل الزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية، قسم العلوم المالية المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2017، ص108 109.

المبحث الثاني: مدخل القوائم المالية.

القوائم المالية هي العمود الفقري لأي عمل تجاري لأنها تسهم في تكوين صورة مفصلة وشاملة عن الأداء المالي للشركة، بما في ذلك الارادات والمصروفات والأصول والخصوم، سواء أكنت مستثمرا أم ممولا أم صاحب عمل، فإن فهم البيانات المالية ضروري للغاية في لاتخاذ القرارات المدروسة حول مستقبل الشركة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية.

التعريف 01: عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القوائم المالية بأنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي يقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مم هو نافع تسلسله عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.[1]

التعريف 02: لقد عرفت لجنة إجراءات المراجعة للقوائم المالية بأنها تلك القوائم التي يتم اعدادها، لكي تظهر المركز المالي ونتيجة العمليات لمنشأة معينة، وتتكون عادة من الميزانية وقوائم الدخل وتحليل الربح والتغيير في حقوق الملكية.[2]

التعريف 03: تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، وهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير ومتابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة.

مما سبق يمكن تعريف القوائم المالية بأنها الأداء التي تقدم الصورة الصادقة للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات بتطبيق شروط المحاسبة.

1 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص23.

2 محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات وأسواق مالية، دار المريح للنشر، ص56.

الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية.

تعد القوائم المالية من القوائم الأساسية التي توفر صورة شاملة عن الأداء المالي، لأي كيان اقتصادي تتميز هذه القوائم بعدة خصائص تتمثل في:

1. **الملائمة:** للملائمة ثلاث خصائص ثانوية:

- ✓ أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها، فكل ما تأخرت المعلومات كلما نقصت منفعتها؛
- ✓ أن تتميز المعلومات بقيمة تغدية راجعة، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة أي أن تساعد متخذ القرار بأن يتحقق من صحة قراراته السابقة، فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان اتجاه القرار حين ذلك خاطئا؛
- ✓ أن تتميز المعلومات بقيمة توقيعية أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى توقعات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة سابقا؛[1]

2. **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثقة ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ✓ التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى؛
- ✓ تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني: بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني؛
- ✓ الحياد: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز؛
- ✓ الحيطة والحذر: أي التحلي بالحذر عند انجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب مجهزيها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات؛

1 رضوان حلوه، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص24.

- ✓ الاكتمال (الشمولية): بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النفسية والتكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة، وغير موثوقة وغير ملائمة؛[1]

3. **القابلية المقارنة:** ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع مؤسسة معينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب تفوق أو تدني أداء المؤسسات الأخرى ويساعد بالتالي متخذي القرار بالتوقع وتقييم أداء مؤسساتهم وإدارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث كما ترتفع درجة قابلية المقارنة وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنة لعدة فترات محاسبية متتالية، المر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي رصدها؛[2]

4. **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وإن لديهم الرغبة في دراسات المعلومات بقدر معقول من العناية، وعليه فإنه يجب عدم استبعادهم المعلومات المتعلقة والمسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين؛[3]

كما يمكن تلخيص هذه الخصائص من خلال الشكل التالي:

1 الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ias/ifrs، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الأثار ensp، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، 2014-2015، ص28.

2 رضوان حلوة، مرجع سابق، ص26.

3 الطيب مداني، مرجع سابق، ص8.

الشكل رقم (1): خصائص النوعية للقوائم المالية

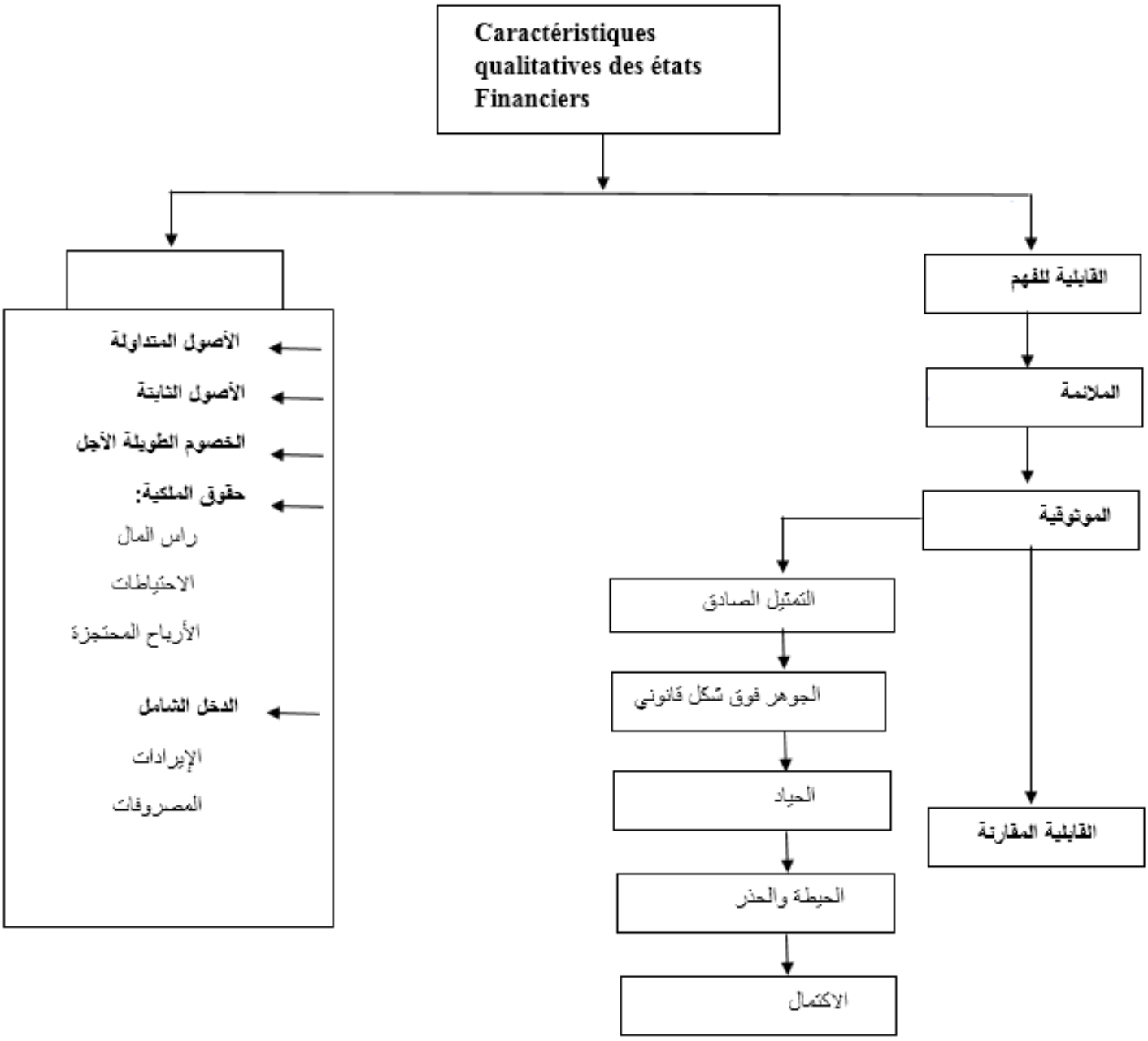

المصدر: الطيب مدني، مرجع سبق ذكره، ص10

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية.

القوائم المالية تقرير شامل يظهر الحالة المالية للشركة أو المنظمة في فترة معينة، ويحتوي على معلومات حول الإيرادات والنفقات والأصول والالتزامات والتدفقات النقدية، ويستخدم لاتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.

بحيث للقوائم المالية أهمية وجيزة والعديد من الهداف نذكر كل منها فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية.

- ✓ تهتم الإدارة بالقوائم المالية حيث لها القدرة على تقييم المراكز المختلفة، وبالتالي تساعد الإدارة على تطبيق الرقابة وتحديد طبيعة العمل الذي سيطبق مستقبلا.
- ✓ تقديم البيانات اللازمة لاحتياجات الأطراف المستفيدين حيث تساعدهم على تقييم مدى كفاءة المنشأة وتحقيقها لنتائج إيجابية والتنبؤ باستمرار هذه النتائج.
- ✓ توضح النسب المالية من المخططات البيانية المالية الخاصة بأسلوب العمل في الشركة، وكذلك تساهم في التأكد من دقة المعاملات التي تتم في الشركة.
- ✓ تقديم معلومات عن أصول المنشأة ومصادر الأموال المتاحة لها وكيفية استخدام هذه الأموال، وكذلك تتضمن بيانات عن التدفقات النقدية من وإلى المنشأة كالقروض والاستثمارات والتوزيعات.
- ✓ بالإضافة إلى ذلك تستخدم الحكومة القوائم المالية حتى يتسنى لها تحديد قيمة الضرائب على منشآت الأعمال، وكذلك تفيد هذه البيانات في معرفة مدى التزام المؤسسات القوانين والأنظمة، وبالتالي تساعد على دراسة الوضع الاقتصادي للدولة.[1]

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

ينبغي أن تحقق القوائم المالية الأهداف المطلوبة لكي تضمن توصيل الحقيقة المالية التي تبنى عليها القرارات المصيرية وغير المصيرية للمؤسسات، ومن أهم هذه الأهداف التي ينبغي أن تحققها القوائم المالية:[2]

---

1 إبراهيم، محمد محروس سعدوني، "أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية"، المجلة القانونية، مجلد 18، عدد 1، نوفمبر 2023، ص150.

2 دليلة دادة، "أثر الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العامة بالجزائر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2019، ص13.

- ✓ تهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات على المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية للمؤسسة التي تفيد مستخدميها في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في اظهار نتائج استخدام الإدارة الموارد المتاحة لها.
- ✓ بالإضافة للمعلومات الواردة في القوائم المالية تفيد المعلومات الأخرى الواردة في الملاحق والايضاحات المتممة للقوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات.
- ✓ تقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، تفيد المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة وبصفة خاصة المعلومات الخاصة في تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل، وتعتبر المعلومات حول تباين (تغاير) الأداء مفيدة في هذا الخصوص، والمعلومات عن الأداء تفيد في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من مواردها المتاحة حاليا، كما تفيد أيضا في الحكم على قدرة وفاعلية المؤسسة في توظيف موارد إضافية.[1]
- ✓ تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد الناتجة عن الأنشطة التي تستهدف تحقيق الأرباح، بغرض معرفة العوائد المتوقعة من عملية الاستثمار وكذلك الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات المناسبة لاحتياجات الأفراد المستخدمين للقوائم.[2]

المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية.

تمثل أنواع القوائم المالية المنشورة مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم، والمبادئ المحاسبية، على أساس منطقي وبصورة منسقة والتي تصف إلى عدة قوائم منها:

1. قائمة المركز المالي:financial statement

1 سعيدي عبد الحليم، "محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2015، ص50.

2 أحمد مهدي دفترة، "ماهي القوائم المالية وأنواعها"، 23 ماي 2023،/https://www .daftra.com /blog الحصول عليه في 03/04/ 2025.

يطلق البعض على الميزانية التي تعدها الوحدة أو الشركة في نهاية كل فترة مالية قائمة المركز المالي، والبعض الآخر يطلق عليها الميزانية العمومية، وفي الغالب تستخدم عبارة قائمة المركز المالي عندما يتم إعداد أو عرض بنود الميزانية في شكل قائمةٍ رئيسية تبوب فيها كل من الأصول والخصوم في جانب واحد بدءا بالأصول العمومية، وتنتهي الالتزامات وحقوق الملكية، في حين يطلق على الميزانية المعدة على شكل حرف T بالميزانية العمومية، حيث تظهر الأصول في الجانب الأيمن، والالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الأيسر بالميزانية العمومية، كما يتكون عنوان الميزانية من ثلاث عناصر هي: اسم الشركة أو الوحدة الاقتصادية، اسم القائمة، والتاريخ المعدة في القائمة فهي تعبر عن المركز المالي في تاريخ معين وليس عن فترة معينة.

بشكل عام يمكن القول إن قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية، تعد من أجل بيان الوضع المالي في تاريخ معين، ويتطلب بيان الوضع للمشروع إظهار جميع الأرصدة والممتلكات للمشروع، وكذلك الالتزامات القائمة عليه في ذات التاريخ.[1]

مما سبق يمكن التفرقة بين مجموعتين رئيسيتين للبنود التي تضمها قائمة المركز المالي هما: مجموعة الأصول، ومجموعة الخصوم.

أ. **الأصول:** وتتمثل الموارد الاقتصادية التي لها قيمة ويمتلكها المشروع أوله رقابة عليها، كما أنها تعبر عن جانب استخدامات الموارد للمشروع، ويمكن أن تشتمل على عدة تصنيفات حسب طبيعتها، مثل أصول متداولة، وأصول ثابتة وأصول غير ملموسة.

ب. **الخصوم:** وهي تعبر عن مصادر الأموال بالنسبة للوحدة، موزعة بين مصادر خارجية ومصادر داخلية.

- **الالتزامات:** وهي تمثل الحقوق التي على المشروع أو المنشأة تجاه الغير، وهي التي تنشأ من الأحداث الماضية، ويتوقع أن يترتب عليها تدفق منافع اقتصادية خارج المشروع، وتشتمل على التزامات قصيرة الأجل، وأخرى طويلة الأجل، كما أنها تعبر عن مصادر الموال الخارجية للمشروع؛
- **حقوق الملكية:** وتساوي الفرق بين مجموعة الأصول ومجموعة الالتزامات أي المنافع المتبقية في أصول المشروع بعد طرح التزاماته كافة، وتتمثل حقوق الملكية في رأس

1 محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريح للنشر، ص58-62.

مـال الأسـهم العاديـة والممتـازة وفـائض عـلاوة إصـدار الأسـهم والأربـاح المحتجـزة غيـر الموزعـة والاحتياطـات، بمعنـى آخـر تعبـر حقـوق الملكيـة عـن الحـق المتبقـي بعـد اسـتيفاء حقوق الدائنين.

2. قائمة الدخل:Income Statement

وهـي أكثـر القـوائم أهميـة ويـتم فيهـا التقريـر عـن نتـائج الأعمـال للمشـروع وتبيـان قدرتـه الكسـبية عـن فتـرة زمنيـة معينـة، وتـدمج بموجبهـا حسـابات التشـغيل والمتـاجرة والأربـاح والخسـائر فـي القائمـة إذا كانـت المنشـاة صـناعية بينمـا يـدمج حسـابي المتـاجرة والأربـاح والخسـائر فـي القائمـة إذا كانـت المنشـاة تجاريـة، وتعـرض الإيـرادات والمصـروفات بشـكل مـنظم ويـتم المقابلـة بينهمـا بالوصـول فـي نهايـة المطـاف لنتـائج المشـروع، ويمكـن إعـداد قائمـة الـدخل علـى أسـاس مفهـومين للـدخل: الـدخل التشـغيلي والـدخل الشـامل، أمـا الـدخل التشـغيليIncom currentaperating فهـو المفهـوم الـذي يـتم بموجبـه البنـود الغيـر متكـررة وغيـر العاديـة وغيـر المتعلقـة بالنشـاط التجـاري بشـكل وثيـق كإيقـاف خطـوط الإنتـاج أو التوزيـع، وتصـحيح الأخطـاء المحاسـبية، وتعبـر السياسـات المحاسـبية وهـي البنـود التـي يقـوم مفهـوم الـدخل الشـامل Iconme Comprehensive يعرضـها والافصـاح عنهـا بشـكل تفصـيلي ضـمن مـا يعـرف بـالبنود غيـر العاديـة، وينظـر للبنـود غيـر العاديـة طبقـا لمفهـوم الـدخل التشـغيلي علـى أنهـا بنـود لا ينتظـر حـدوثها وتكرارهـا فـي المسـتقبل، لـذا فهـي لا تخضـع عـادة لإدارة المنشـأة ولا يمكـن مـن خلالهـا الحكـم علـى كفـاءة هـذه الإدارة كمـا هـو الحـال في الأنشطة المتكررة والتشغيلية.[1]

3. قائمة التدفقات النقدية:

يـتم إعـداد هـذه القائمـة لمعرفـة التغيـرات التـي تحـدث فـي النقديـة خـلال الفتـرة الماليـة، ومـن خلالهـا يـتم عـرض النقـد ومصـادرة وكيفيـة اسـتخدامه خـلال الفتـرة الماليـة، وتصـنف التـدفقات النقدية إلى عدة أنشطة كما يلي:

- ✓ الأنشـطة التشـغيلية، مثـل المقبوضـات النقديـة مـن بيـع السـلع والخـدمات، العمـلات المقبوضـة، المـدفوعات النقديـة للعمـلاء والمـوردين، المـدفوعات النقديـة للمـوظفين، المدفوعات النقدية للمصاريف.

1 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، اردن، 2006، ص32.

- ✓ الأنشطة الاستثمارية، ومن الأمثلة على ذلك شراء الآلات، المعدات، الأراضي، الأسهم... وبيعها.
- ✓ الأنشطة التحويلية، ومن أمثلة ذلك زيادة رأس المال نقدا، الحصول أو دفع قرض نقدي.

وبذلك فيجب على القوائم المالية المنشورة أن تكون سهلة العرض والفهم وملائمة وقابلة للمقارنة وذات مصداقية عالية لكي تصل المعلومة للمهتمين بكل سهولة ويسر دون أي تعقيدات وذلك لأن هناك اختلافا في أنواع المهتمين بالقوائم من حيث الإلمام بها ومعرفة بنودها بشكل ممتاز.[1]

4. جدول التغيرات في حقوق الملكية:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها لقدس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- ✓ النتيجة الصافية للدورة.
- ✓ أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة و النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال المسجلة.
- ✓ العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض).
- ✓ توزيعات النتيجة الصافية.

أعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال، لأنها تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بأموال.[2]

5. قائمة الأرباح المحتجزة:

1 مثقال حمود الغزالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، للحصول على شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2011، ص30.

2 طال عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020، ص102 103.

تأتي بعد قائمة الدخل وهي تمثل تسوية لرصيد الأرباح المحتجزة ويبين من خلالها التغيرات التي طرأت على حقوق حملة الأسهم وتوضح التغيرات التي حدثت بالأرباح المحتجزة بفترة مالية معينة.[1]

المبحث الثالث: آليات عمل محافظ الحسابات في تدقيق الكشوف المالية.

الشفافية المالية هي أساس الاستقرار ولنمو في أي مؤسسة، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال أدوات واضحة وموثوقة، ولعل أبرز هذه الأحداث هي القوائم المالية التي تعكس الوضع المالي بدقة.

المطلب الأول: ماهية الشفافية في إعداد القوائم المالية.

تعتبر قائمة شفافية القوائم المالية من الأسس التي تضمن توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وتعكس الوضع المالي الحقيقي للكيان.

الفرع الأول: تعريف شفافية القوائم المالية: للشفافية تعاريف عدة نوجزها فيما يلي:

تعريف 01: نعني بالشفافية في القوائم المالية اتسام مخرجات المحاسبة من خلال التقارير المالية بأعلى مستوى جودة للمعلومات واكتمال خصائصها النوعية وأن لا يترك أي غموض أو ريبة لدى مستخدميها وتمكنهم من اتخاذ القرارات كأنهم يرون ما بداخل الشركة.[2]

تعريف 02: حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي لدى الإدارة وحصول المستخدم على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة.[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف شفافية القوائم المالية على أنها رؤية الأشياء بوضوح تام دون أي غش أو تلاعب أو تغيير والحصول على معلومات بغاية السهولة.

1 مثقال حمود القرالة، مرجع سابق، ص28.

2 دواق سميرة، عباس فرحات، 2019، الشفافية في الافصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 03، العدد 01، ص19.

3 سمسوم صليحة، 2021: تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والافصاح المحاسبي لتفعيل المبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 02، ص315.

الفرع الثاني: أهمية شفافية القوائم المالية: [1]

- ✓ بدون الشفافية سوف يصبح الإفصاح غير الكفئ، حيث أن الشفافية تضمن فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات.
- ✓ الشفافية تمنع ظهور المضاربات غير المبنية على أساس المعلومات حيث أن المضاربة تستند إلى توفير معلومات غير متاحة للآخرين للاستفادة منها بالبيع أو الشراء حب نوعية المعلومات، وتحقيق مكاسب أو تجنب خسائر قبل أن يحصل باقي المتعاملين بالبورصة على هذه المعلومات.
- ✓ الشفافية تصنع تسرب المعلومات الداخلية من المنشآت.
- ✓ لا يستطيع المستثمر بدون الشفافية أن يطمئن إلى أنه حصل على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في الأسواق.
- ✓ تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.[2]
- ✓ تزيد من عملية توضيح قيد البنود التي تحتويها القوائم المالية.

الفرع الثالث: عوائق شفافية القوائم المالية.

تواجه الشفافية كغيرها من كل المقترحات لتطوير مجموعة من العوائق وهي: [3]

- ✓ عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح جملة الأسهم.
- ✓ الميزة التنافسية.
- ✓ الموازنة بين التكلفة والعائد.

المطلب الثاني: أهمية التدقيق في القوائم المالية:

يعد التدقيق في القوائم المالية عنصرا أساسيا في ضمان سلامة وثقة المعلومات المالية، حيث يعمل على تحقيق الشفافية والموثوقية في البيانات المالية، مما يسهم في بناء الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية.

1 هبة ابراهيم عبد العزيز يوسف، 2016، شفافية القوائم المالية في ضوء تحقيق مدى معيار المحاسبة الدولي رقم 01، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 09، العدد 02، ص145.

2 سمسوم صليحة، مرجع سابق، ص316.

3 سمسوم صليحة، مرجع نفسه، ص316.

كما يكمن دور التدقيق فيما يلي:[1]

- ✓ زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية. تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات بتوفير بيئة موثوقة وشفافة في تقديم القوائم المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية.
- ✓ جودة القوائم المالية تعتمد بشكل كبير على جودة عملية التدقيق في المعلومات المالية ومدى التزام المؤسسة بتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ عدم مطالبة البنوك والمقرضين للمؤسسات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية.[2]

المطلب الثالث: علاقة الحسابات بمستخدمي القوائم المالية.

محافظ الحسابات يلعب دورا حيويا في عملية تدقيق القوائم المالية، حيث يتعامل مع مجموعة من العناصر الحيوية التي تتطلب دقة وشفافية لضمان صحة المعلومات المالية المقدمة للمستفيدين، وتتمثل علاقة محافظ الحسابات بمستخدمي القوائم المالية في ثلاث فروع: تدقيق عناصر القوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتها، مسؤولية محافظ الحسابات عند تدقيق القوائم المالية.

الفرع الأول: تدقيق عناصر القوائم المالية:

ومن خلال هذا العنصر سيتم تدقيق لأصول الثابتة والمخزون والديون والأموال المملوكة والنواتج والأعباء.

1. **التحقق من الأصول الثابتة (الاستثمارات):** وذلك من خلال التحقق من الأرصدة الأولية لكل عنصر كمعدات النقل مثلا القيام بالتدقيق المستندي والحسابي للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر وحذف كل التنازلات من خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية بالإضافة إلى التأكد من صحة حساب الإمتلاكات المقابلة

1 وحياتي نجية وآخرون، "أهمية التدقيق الداخلي في الرفع من جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية"، مجلة دفاتر mecas ، المجلد 19، العدد 02، ديسمبر 2023، ص439.

2 زغبة اطلال، شريط حسين الأمين، "أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، عدد 05، 2018، ص199.

استعمال العنصر وتسجيلها، كما يقوم التحقيق من الوجود الفعلي للعنصر، ويتم التحقق من أن المعالجة المحاسبية تمت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة ومرفقة معه.

2. **التحقق من المخزون:** وتشمل المخزونات المنتجات التامة الصنع, نصف المصنعة، المواد الأولية أو البضائع ويتم التحقق منها بالتأكيد من صحة ما تظهره القوائم المالية الختامية من معلومات محاسبية حول مخزون آخر المدة وأن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبيا دون حذف أو نسيان، والتأكد من الوجود الفعلي للمخزون، ويجب عليه التأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التحقق من ثبات طرق تقييم المخزون من سن لأخرى، وتبنى طريقة واحدة كطريقة التكلفة الوسطية المرجحة أو طريقا الداخل أولا الخارج أولا، وأن المعالجة المحاسبية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
3. **التحقق من الحقوق والديون:** والحقوق تتضمن مثلا: التسبيقات المقدمة من قبل المؤسسة، طويلة الأجل، ويتم التحقق منها بالتأكد من صحة الأرصدة المالية ومن الوجود الفعلي لهذه الحقوق والديون بإجراء المقاربات الضرورية بين ما هو مسجل محاسبيا وما هو مسجل عند الغير، والتأكد من أن كل الديون والحقوق المسجلة لها علاقة مباشرة بالمؤسسة، بالإضافة إلى التأكد من كل البيانات المتعلقة بالعمليات عولجت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يقوم المحافظ باستعمال التدقيق المستندي والحسابي للوقوف على التقييم سليم وفق طرف معتمدة للتقييم.
4. **التحقق من الموال المملوكة:** وهنا يقوم المحافظ بالتحقق من أسهم الشركاء وعددها وتقييمها وتسجيلها بما يوافق مع المبادئ المحاسبية والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة وتخصيص الاحتياطات بما يتوافق مع القانون المعمول به وقرارات مجلس الإدارة.
5. **التحقق من النواتج والأعباء:** تعتبر حسابات النواتج والأعباء المكونات الأساسية لجدول حسابات نتائج، والتحقق منها يكون بالتأكيد من التسجيل المحاسبي لكافة العمليات المتعلقة بها وأن المؤسسة تمثل طرفا فيها وذلك باستعمال التدقيق المستندي

وكذا التأكد من الوجود الفعلي للعملية بالإضافة إلى التحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها ومعالجتها وتسجيلها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.[1]

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم:

يشكل مستخدمي القوائم المالية نقطة ارتكازية لبناء أي نظام أو مرجعية محاسبية وهذا لأن الهدف الأساسي هو تلبية احتياجاتهم المختلفة ويتمثلون في:

- ✓ المستثمرين: يقوم المستثمرون عادة بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة كشراء الأوراق المالية مثلا: من شأنه إعطاء أهمية بالغة للمعلومات.
- ✓ المقرضون: يستخدمون البيانات لتجديد مخاطر القرض ومدى قدرة الشركة على السداد وتفيد المعلومات المالية المقرضين على معرفة قيمة قروضهم وكذا نسبة الفائدة المترتبة عن القروض.
- ✓ الموردون والدائنون التجاريون الآخرين: يعتمدون على المعلومات قصد تقدير مدة الاستحقاق المبالغ قيد التحصيل ...وغيرها من المستخدمين واحتياجاتهم مثل: العمال، العملاء، الجمهور، الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها.

وتلبية هذه الاحتياجات تكون حسب مصالحهم وعلاقاتهم بالمؤسسة، يعتبر هذا التضارب في المصالح تحديا أمام صانعي المعايير بشكل عام ويزداد تعقيدا بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أن المؤسسة تعج القوائم المالية عامة من أجل اشباع احتياجات مختلفة الأطرفة ومن جهة أخرى أهمية المستثمرين وأولوياتهم بالدرجة الأولى في الاستفادة من محتوى القوائم المالية وبأن هذا المحتوى سيغطي أغلب احتياجات باقي الأطراف.[2]

الفرع الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات عند تدقيق القوائم المالية:

1. **مسؤولية المحافظ عن اكتشاف الغش:** يعتمد العديد من مستخدمي القوائم المالية أن وجود تقرير تدقيق نظيف يعني أن محافظ الحسابات قد اكتشف جميع الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الغش والمخالفات التي قد تكون حدثت خلال السنة المالية التي تم تدقيقها،

1 محمد التوهامي طواهر ، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات، الاطار النظري والممارسات التطبيقية"، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص148.

2 مقدم خالد وآخرون، "تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 04، عدد 02، ديسمبر 2019، ص317.

بما على ذلك يكون لدى مستخدمي القوائم المالية توقعات عالية من المحافظ لاكتشاف الغش والمخالفات باعتبارها جزءا أساسيا من عملية التدقيق ومع ذلك تختلف المعايير المهنية والتوصيات الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية عن هذا الرأي، حيث تقلل من درجة مسؤولية المحافظ بشأن اكتشاف الغش والمخالفات، هذه المعايير تشير إلى أن المسؤولية الأولى في اكتشاف الغش تقع على عاتق الإدارة، التي تتحمل أيضا مسؤولية منع تلك المخالفات من خلال تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة.

2. **مسؤولية المحافظ القانونية اتجاه عملائه:** العلاقة بين محافظ الحسابات وعميله تحكمها الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، ولذلك يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا قانونيا اتجاه العميل، وهو المؤسسة التي يتم تدقيق حساباتها، ويتحمل المحافظ مسؤولية أي اخلال بأحكام هذا العقد مما يعرف بها "المسؤولية العقدية".
3. **المسؤولية اتجاه الطرف الثالث:** يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية اتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، حتى في غياب عقد رسمي بينهما، في معظم الحالات التي يحاكم فيها المحافظون نتيجة عدم اكتشافهم للتلاعب أو الاختلاس أثناء عملية التدقيق، يكون السبب الرئيسي هو فشلهم في أداء واجبهم المهني كما ينبغي. هذه المسؤولية تعرف ب"المسؤولية التقصيرية" وتتمثل المسؤولية القانونية سواء كانت عقدية أو تقصيرية، ضد المحافظ في توافر ثلاثة أركان أساسية:
   - ✓ حدوث إهمال أو تقصير من جانب المحافظ في أداء مهامه المهنية.
   - ✓ وقوع ضرر للطرف الثالث نتيجة لذلك الإهمال أو التقصير.
   - ✓ وجود علاقة سببية بين الضرر الذي لحق بالطرف الثالث والإهمال أو التقصير من قبل المحافظ.
4. **المسؤولية المهنية للمحافظ:** يتوقف تقييم وتقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة لمحافظ الحسابات على قدرته تحمل مسؤولياته كلما زاد احترام هذه الجهات له.

يعرض محافظ الحسابات خبرته وخدماته على المؤسسات ومستخدمي القوائم المالية وكل من له علاقة بها، موضحا كفاءته وقدرته على تحمل المسؤولية، بالإضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته. وتعد القدرة على تحمل المسؤولية عنصرا أساسيا بالنسبة له، حيث أن أدائه لهذه المسؤولية يسهم في خدمة العديد من الأطراف التي تعتمد على نتائج أعماله. كما أن

الالتـزام بالقواعـد الأخلاقيـة للمهنـة يعـزز ثقـة الجمهـور بهـا، ويشـجع الآخـرين علـى الاعتمـاد علـى المسـؤولية التـي يتحملهـا المحـافظ، ومـن المؤكـد أن المحـافظ الـذي يلتـزم بتلـك القواعـد ويطبقهـا يحقق نجاحا أكبر من أي محافظ آخر يتجاهلها.[1]

1 محمـد بشـير غـوالي، "دور مراجـع الحسـابات فـي تليـة احتياجـات مسـتخدمي القـوائم الماليـة"، مجلـة الباحـث، عـدد 12، 2003، ص130 131.

خلاصة الفصل الأول:

بناء على ما تم التطرق إليه يتبين من خلال هذا الفصل أن لمحافظ الحسابات دورا محوريا في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات، من خلال التأكد من صحة القوائم المالية ومدى مطابقتها مع المعايير المحاسبية المعتمدة، فممارسات التدقيق السليمة والمبنية على المهنية والاستقلالية تسهم في كشف الأخطاء والانحرافات، مما يعزز موثوقية المعلومات المالية، كما يعتبر هذا الدور أداة فعالة لدعم الحوكمة والرقابة، وتوفير بيئة مالية تتسم بالوضوح والنزاهة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على ثقة المستثمرين ومختلف الأطراف ذات العلاقة.

الفصل الثاني:

دراسة الحالة لمكتب محافظ الحسابات

تمهيد:

تلعب مهنة المراجعة دورًا محوريًا في بيئة المؤسسات الاقتصادية، حيث تقع تحت ضغط متزايد من قبل مستخدمي القوائم المالية، مما يُلقي بمسؤولية كبيرة على عاتق محافظ الحسابات، الذي يُعد طرفًا محايدًا بين الإدارة والملاك، ويسعى إلى تعزيز الثقة والمصداقية في هذه القوائم.

وبعد أن تناولنا في الفصل الأول الإطارين المفاهيمي والقانوني المرتبطين بمحافظ الحسابات، سننتقل في الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي، عبر دراسة ميدانية لحالة واقعية داخل مكتب محافظ حسابات بولاية ميلة، بهدف الربط بين النظرية والممارسة، وتقديم قيمة مضافة تثري موضوع البحث

وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين هما كالتالي:

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: مراحل القيام بالمهمة وإعداد التقرير النهائي.

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات.

في هذا المبحث سوف نقوم بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة المتمثل في "مكتب محافظ الحسابات عبد الحفيظ بليلط" بولاية ميلة من خلال تعريفه والخدمات التي يقدمها المكتب وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات.

مكتب محافظ الحسابات للأستاذ بليلط عبد الحفيظ، خريج جامعة قسنطينة معهم علوم اقتصادية اختصاص علوم المالية دفعة 1988 اشتغل بداية من 1989 في شركة الوطنية للمحاسبة بصفة مراجع الحسابات.

تحصل على اعتماد محافظ الحسابات، محاسب معتمد في 19 جويلية 1994 من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

تم تأسيس مكتب بتاريخ 21 ماي 1995 وهو يشتغل إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها مكتب محافظ الحسابات.

للمكتب عدة أنشطة تتمثل فيما يلي:

- ✓ إعداد القوائم المالية والمحاسبية للشركات الخاصة والعمومية.
- ✓ إعداد التصريحات الجبائية الفصلية، الشهرية السنوية.
- ✓ إعداد التصريحات الشبه جبائية (صندوق وطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء، التصريحات الخاصة صندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر، بطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية).
- ✓ إعداد الدراسات التقنو–اقتصادية.
- ✓ إعداد الخبرات في مجال المحاسبة والمالية معتمد من طرف وزارة العدل.
- ✓ مهام محافظة الحسابات (قطاع الخاص والعام).
- ✓ الاستشارات القانونية في مجال المحاسبة والجباية.
- ✓ تمثيل الزبائن في مختلف الإدارات ذات الصلة بنشاط الزبون وكذا مجال التخصص.

- ✓ التكوين.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمكتب.

كما يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للمكتب.

الشكل (02): الهيكل التنظيمي للمكتب.

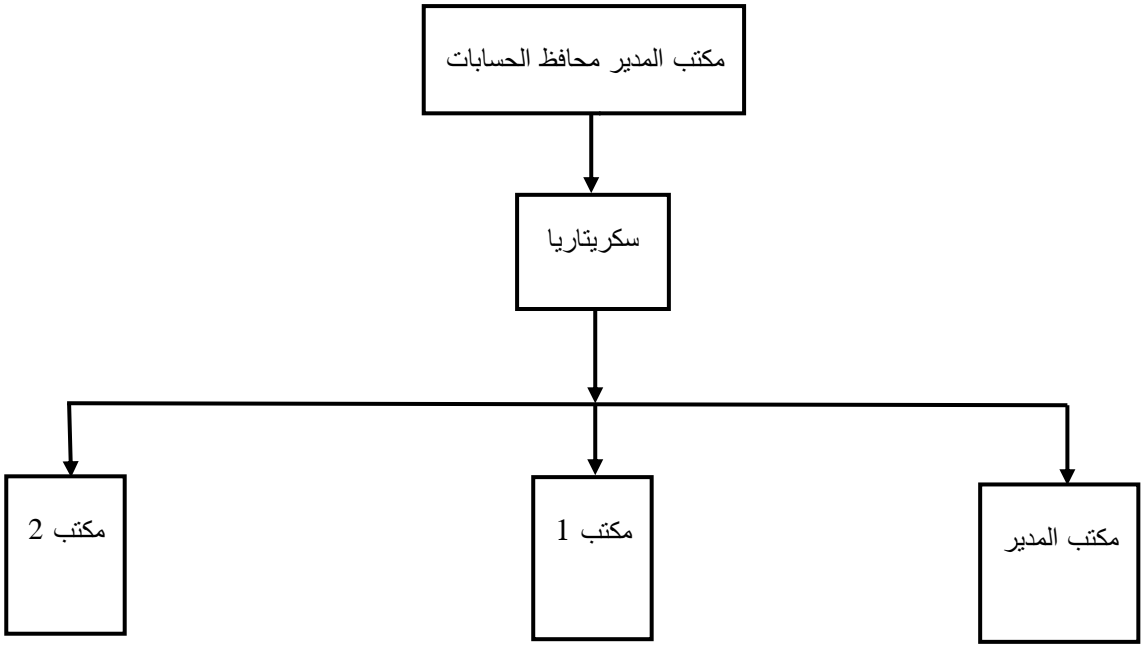

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف محافظ الحسابات.

يشغل المكتب 05 محاسبين دو شهادات عليا ودوي خبرة مهنية تفوق الخمسة عشر سنة.

المبحث الثاني: مراحل القيام بمهمة محافظ حسابات والتقرير النهائي.

سوف نقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى المراحل والإجراءات الأولية التي يقوم بها محافظ الحسابات اتجاه مؤسسة محل التحقيق وانتهاء بإعداد التقرير النهائي.

المطلب الأول: مراحل القيام بالمهمة.

1. مراحل تعيين محافظ الحسابات:

المشاركة في الاستشارات التي تحتاجها المؤسسات الخاصة والعامة من خلال دفتر الأعباء من أجل تعيين محافظ الحسابات لكيانها بعد الانتقاء. هذه الاستشارات يتم تبليغ محافظ الحسابات بقبول ملفه. بعدها يتم الاتصال بمحافظ الحسابات من أجل إعداد اتفاقية أداء الخدمات والتي يتم إعدادها في شكل رسالة المهمة أو اتفاقية طبقا لمعايير التدقيق "المعيار 210 "والتي بموجبها يتم تحديد واجبات وحقوق محافظ الحسابات والشركة محل التدقيق.

بعد الإمضاء على الاتفاقية أو رسالة المهمة يكون بذلك قد عين بصفته محافظ الحسابات للشركة للعهدة المحددة قانونا بثلاث سنوات" قابلة للتجديد وبنفس الشروط.

2. مراحل تنفيذ المهمة:

- ✓ التعرف على المؤسسة وتتضمن:
  - النشاط.
  - الحجم.
  - المركز المالي للمؤسسة
  - المنتجات التي يتم انتاجها.
  - زبائن المؤسسة.
  - السوق الذي تنشط فيه المؤسسة "داخلية، خارجية".
- ✓ الاطلاع وتقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة:

هو العمود الفقري لتنظيم الرقابة الداخلية ويعبر بصدق عن فعالية أو قصور في الرقابة الداخلية وبالنتيجة التأثير على القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف المؤسسة سواء بالإيجاب

أو السلب وعليه فإن مهمة محافظ الحسابات الأساسية هي إعداد تقرير أولي خاص يتضمن تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة ومنه معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف التي تميز هذا النظام من خلال ذلك يتمكن محافظ الحسابات من وضع خطة عمل تدخل لإتمام المهام الباقية الواجب تحقيقها "هذه العملية يطلق عليها بتقرير تمهيدي "Rapport d`interin".أو تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلي.

إتمام هذه المهمة بنجاح يتيح لمحافظ الحسابات برمجة خطة عمل تتناسب مع الوقت والأتعاب التي يحصل عليها من المؤسسة المعين فيها كمحافظ حسابات وترتكز خطة العمل أو التدخل فيما يلي:

- ✓ إعداد تقرير تقني خاص بتحليل القوائم المالية وملحقاتها.
- ✓ يقوم نحافظ الحسابات بتحليل المعطيات الواردة في القوائم المالية ومدى مطابقتها للمعايير المحاسبية المعترف بها وكذا معايير التدقيق الخاصة بذلك "IAS, IFRS" و"ISA" وكنتيجة لذلك يتوصل محافظ الحسابات إلى تكوين تصور عما يكون عليه رأيه حول مصداقية ونزاهة القوائم المالية.

المطلب الثاني: إعداد التقرير النهائي:

وهو يوصف بأنه التقرير الذي يبدي فيه محافظ الحسابات برأيه حول مصداقية ونزاهة القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق.

يتصف هذا التقرير بثلاث حالات نوردها فيما يلي:

1. تقرير المصادقة بدون تحفظ:

حيث من خلال التحاليل السابقة للقوائم المالية يتبين لمحافظ الحسابات أن هذه الأخيرة تتميز بالنزاهة والمصداقية والتي تعكس الصورة الحقيقية للقوائم المالية وصحتها.

2. تقرير المصادقة بتحفظ:

إلا أن هناك بعد الاحترازات والتوصيات التي يجب على المؤسسة التكفل بها لاحقا إلا أن ذلك لا ينقص من مصداقية ونزاهة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3. تقرير عدم مصادقته على صحة ونزاهة القوائم المالية:

نتيجة توصل محافظ الحسابات إلى وجود اختلالات وعدم انتظام الحسابات المالية للشركة طبقا للمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

بالإضافة إلى ذلك وطبقا للقوانين والتشريعات المعمول بها فإن محافظ الحسابات يقوم بإعداد التقارير الخاصة الي نص عليه القانون رقم 10/01 المؤرخ في 2010/06/29 وهي كالتالي:

- ✓ تقرير متعلق بالاتفاقيات المنتظمة: تتطرق للحالات التي يكون أحد المتصرفين لمجلس الإدارة أو أحد أفراد العائلة تربطه علاقة عمل دون موافقة مجلس إدارة ذلك.
- ✓ تقرير خاص بالأجر للخمس موظفين الأعلى أجرا(ملحق02): يبرز محافظ الحسابات من خلال جدول يبين فيه الأجور الخام والصافية للخمس أجراء الأكثر أجرا.

وهذا طبقا للمادة 819، من الأمر 75/59 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975 والمرسوم التنفيذي 93/08 بتاريخ 25 أفريل 1993 من قانون التجاري.

- ✓ تقرير خاص بالمزايا المقدمة لعمال المؤسسة: طبقا للمرسوم التنفيذي 11/202 بتاريخ 26 ماي 2011.
- ✓ تقرير خاص بتطور نتائج الشركة لسنوات الخمس الأخيرة: من خلال جدول يقول محافظ الحسابات بتذكير بالنتائج المحققة للسنوات الخمسة الأخيرة للشركة طبقا للمادة 628 من المرسوم التنفيذي 93/08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 الخاص بالقانون التجاري.
- ✓ تقرير خاص بإجراءات الرقابة الداخلية: محافظ الحسابات يقوم بإعداد تقرير خاص بإجراءات الرقابة الداخلية الذي يعتبر ركيزة الأساسية التي تساهم في تأمين ممتلكات الشركة.
- ✓ تقرير حول استمرارية الاستغلال (الملحق 03): حيث يقوم محافظ الحسابات وطبقا للمادة 02 من المرسوم التنفيذي 11/202 بتاريخ 26 ماي والمرسوم التنفيذي 08/156 بتاريخ

2008/05/26 بإعطاء مجلس الإدارة المعلومات والبيانات التي تحتويها القوائم المالية مع إبراز ملاحظاته حول استمرارية نشاط هذه المؤسسة.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية والتعليق عليها.

يقوم محافظ الحسابات في البدأ بتحليل هذه القوائم عن طريق دراسة محتوياتها حيث يتم أحيانا بالبدء في تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية على النحو التالي:

- تحليل ودراسة أرصدة التثبيتان سواء المعنوية والعينية والمالية.
- تحليل ودراسة أرصدة الأصول الغير متداولة
- تحليل ودراسة الأصول المتداولة.

حيث يتم تحليل ودراسة أرصدة البيانات والحسابات التي تحتويها هذه العناصر كما سبق اشارة إليها وعند انتهاء من الأصول يتم التطرق إلى الخصوم وتحليل البيانات الواردة في القائمة المالية الخاصة بالخصوم والتي تضم العناصر التالية:

- تحليل ودراسة أرصدة الأموال الخاصة.
- تحليل ودراسة الأرصدة الخاصة بالخصوم الغير جارية.
- تحليل ودراسة الأرصدة الخاصة بالخصوم الجارية.

إن تحليل ودراسة الأرصدة الخاصة بالقوائم المالية الموقوفة بتاريخ 12/31/ن الغرض منها مدى مطابقتها للمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

يتكون لدى محافظ الحسابات فكرة حول محتوى التقرير النهائي الذي يعده بالمهنة الموكلة له من خلال ذلك تبرز لدى محافظ الحسابات ثلاث حالات لما يكون عليه تقرير المصادقة على حسابات والتي تم ذكرها سابقا "تقرير مصادقة بتحفظ"، "بدون تحفظ" وتقرير عد المصادقة على صحة ونزاهة قوائم مالية.

تمثلت مختلف القوائم المقدمة في الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة y لنهاية سنة 2024.

أولا: ميزانية المؤسسة y 2024.

الجدول رقم 01: جانب الأصول الميزانية للمؤسسة x سنة 2024.

الأصول	سنة 2024			سنة 2023
	الخام	اهتلاك مؤونات	الصافي	
أصول ثابتة				
تثبيتات غير ملموسة	289743,59	276409,24	13354,33	53334,33
تثبيتات ملموسة	966403046,63	617436387,02	34896659,61	371331466,12
أراضي				
مباني				
أصول ثابتة ملموسة أخرى				
أصول ثابتة خاضعة للامتياز				
أصول ثابتة قيد تنفيد	4233156.00		4233156,00	4233156,00
أصول مالية				
أوراق مالية محسوبة على الأساس				

حقـــــــوق المالية				
الاســتثمارات أخـــــــرة ومســـتحقات ذات الصلة				
أوراق الماليـــــــة مجمـــــــدة أخرى				
التروقـــــــة وأصـــــول ماليـــــة غ متداولـــــــة أخرى	1688723,05		1688723,05	
أصـــــــول ضـــــــريبة مؤجلة				
إجمـــــــالي أصـول غيـر متداولة	972614669,27	617712796,28	354904872,99	375617956,45
الأصـــــول المتداولة				
المخزونـــات قيد التقدم	37274980,17		37274980,17	12168488,91
المســـتحقات واســـــتخداما ت المماثلة				

العملاء	308140308,58	49528650,78	258611657.80	246930098.26
مـــــدينون آخرون	70931550,92		70931550,92	
ضـرائب ومـا شابه ذلك	10098461,39		10098461,39	11419609,63
مســـتحقات أخـــــرى واســـتخداما ت مماثلة				
التـوفر ومـا شابه ذلك				
الاســتثمارات وأصـــــول ماليـة جاليـة أخرى				
نقدي	62069951,10		62069951,10	97550998,71
إجمـــــالي الأصـــــول المتداولة	488515252,16	49528650,78	438986601,38	368069195,51
إجمـــــالي الأصول	1461129921,43	667241447,06	703888474,37	743687151,96

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة

الجدول رقم 02: جانب الخصوم لميزانية المؤسسة y لسنة 2024

الخصوم الأموال الخاصة	سنة2024	سنة2023
رأس المال الصادر	150042057,63	150042057,63
رأس المال غير مسمى		
أقسام واحتياطات		
فروق إعادة التقييم	903259,92	
فجوة التكافئ		
صافي الدخل	15968330,63	14647586,15
ترحيل حقوق الملكية الأخرى	152928258,55	148299468.59
حصة الشركة المندمجة		
حصة الأقليات		
المجموع 1	319841906.73	31298912,37
الالتزامات غير المتداولة		
القروض والديون المالية		
الضرائب (مؤجلة، مخصصة)		
ديون أخرى غير جارية		
مخصصات ودخل المجموع مقدما	301985911,18	342030034,91
اجمالي التزامات غير متداولة	301985911,18	342030034,91
التزامات حالية		
الموردون التزامات مرتبطة بهم	22735425,06	14781844,53
الضرائب	63958533,15	53351010,97
الديون الأخرى	85366697.25	20535149,18
التزامات نقدية		
اجمالي التزامات متداولة	172060656,46	88686004,68

اجمالي الالتزامات	793888474,37	743687151,96

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة

ثانيا: تحليل وتعليل الميزانية المحاسبية

1. حسابات الأصول:

الحالة المالية المقدمة للمؤسسة تقدم النتائج التالية:

المجموع الخام للميزانية: 1461129921,43 دج.

المجموع الصافي للميزانية: 793888474,37 دج.

صافي الدخل: 15968330,63 دج.

أ. الاستثمارات:

بلغت قسمة الاستثمارات للمؤسسة y ما قيمته 354904872,99 دج سنة 2024 مقابل 375617956,45 دج في سنة 2023.

تهدف المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات حول حساب الاستثمارات هو من أجل تحقيق الهداف التالية:

- التأكد من اهتلاكات الاستثمارات محسوبة بطريقة صحيحة ومدققة.
- التأكد من المتابعة الجيدة للاستثمارات الجارية ونقل ملكيتها إلى حساباتها الخاصة والمناسبة.

خلاصة المراقبة: أن المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات تستدعي التعليق التالي:

استثمارات المؤسسة عرفت انخفاضا بقيمة: 20713083,46.

ب. المخزونات:

بلغ قيمة مخزون المؤسسة ما قيمته 37274980,17.

تهدف المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات إلى ما يلي:

- تقريب الجود المالي والمحاسبي للمخزونات في 2024/12/31.
- فحص فواتير مشتريات المخزونات.

خلاصة المراقبة: المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات تستدعي التعليق التالي:

- قيمة المخزونات مؤكدة بين الجرد المادي والمحاسبي.

ت. المدينون:

يقدر إجمالي المدينون في 2024/12/31 ما قيمته 339641670,11 دج.

2. حسابات الخصوم

أ. حسابات رؤوس الأموال:

قدرت نتيجة الربح الصافي للمؤسسة بتاريخ 2024/12/31 ما قيمته 1596833063 دج (ربح).

ب. خصوم الدورة:

قدر المبلغ الإجمالي لحساب خصوم الدورة بتاريخ 2024/12/31 ما قيمته 17206065646 دج موضحا في الجدول التالي:

جدول رقم 03: خصوم الدورة.

الرقم	الخصوم	سنة 2024
1	الموردون والالتزامات المرتبطة بهم	22735425,06
2	الضرائب	63958533,15
3	الديون الأحرى	85366697,25
4	التزامات نقدية	
5	المجموع	17206060656,46

خلاصة المراقبة: إن المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات تستدعي التعليق التالي:

إن حسابات الموردون سيتم تسويتها سنة 2025.

تسوية إدارة الضرائب شهريا بخصوص عمليات قيد التسجيل لا بد من تسجيلها وتسويتها في أقب الآجال.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة.

بعد عرض وتحليل النتائج التطبيقية المتعلقة بدور محافظ الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، تم اختيار فرضيات الدراسة الثلاث بناء على المعطيات التي تم جمعها، وذلك كما يلي:

أولا: اختبار الفرضية الأولى:

نص الفرضية: تسهم مهام محافظ الحسابات في تعزيز فعالية نظام الرقابة المالية وضمان موثوقية المعلومات المحاسبية.

التحليل: من خلال المعطيات المستخلصة من الوثائق المحاسبية ومقابلة محافظ الحسابات تبين أن المهام الأساسية المنوطة به، كالتدقيق المنتظم، مراجعة السجلات، ومراقبة الالتزام بالمعايير، تؤدي دورا مباشرا في اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتقديم توصيات تصحيحية كما أظهرت نتائج التحليل أن هناك التزاما بإجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة.

الاستنتاج: تم قبول الفرضية الأولى حيث تثبت أن مهام محافظ الحسابات تساهم فعليا في تعزيز فعالية الرقابة وضمان موثوقية المعلومات المالية.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية: تؤدي شفافية القوائم المالية الناتجة عن الالتزام بالمعايير المحاسبية إلى رفع مستوى ثقة المستخدمين في التقارير المالية.

التحليل: أظهرت نتائج الدراسة أن هناك إدراكا متزايدا لدى محافظي الحسابات والمكلفين بإعداد القوائم المالية بأهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الوطنية والدولية خاصة من حيث المبحوثين في الدراسة أن تقديم القوائم المالية بشفافية يسهم في بناء ثقة المستخدمين الخارجيين مثل: الممولين والهيئات الجبائية.

الاستنتاج: تم قبول الفرضية حيث أن الالتزام بالمعايير المحاسبية ساهم في تعزيز الشفافية المالية ورفع مستوى ثقة مستخدمي التقارير المالية.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة:

نص الفرضية: تعتمد جودة تدقيق الكشوف المالية على كفاءة آليات العمل المعتمدة من طرف محافظ الحسابات، كالفحص والتحليل والتقييم الداخلي.

التحليل: أشارت الملاحظات المستخلصة من الدراسات التطبيقية إلى أن جودة عملية التدقيق ارتبطت بشكل مباشر بمستوى تطبيق أدوات التحليل المالي واختيارات المراجعة والتقييمات الداخلية، كلما زاد التعمق في الفحص، زادت دقة النتائج وتحديد نقاط الضعف والخلل في الأداء المالي.

الاستنتاج: تم قبول الفرضية الثالثة، إذ تبين أن جودة التدقيق تعتمد على مدى فعالية وكفاءة آليات العمل التي يعتمدها محافظ الحسابات.

النتيجة العامة لاختبار الفرضيات:

بناء على التحليل السابق، تم قبول جميع فرضيات الدراسة، وهو ما يدعم الطرح النظري الذي انطلقت منه الاشكالية ويعزز من أهمية الدور الرقابي والتدقيقي لمحافظ الحسابات في تحقيق الشفافية المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني:

مكّنتنا دراسة الحالة الخاصة بمكتب محافظ الحسابات من التعرف على طبيعة هذا المكتب والخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى الإجراءات التي يتبعها المحافظ عند تعامله مع المؤسسة بعد قبول التوكيل، مروراً بمرحلة التقييمات، وصولاً إلى إعداد التقرير النهائي. وقد أظهرت الدراسة أن محافظ الحسابات يبدأ أولاً بالتعرف على المؤسسة موضوع المراجعة، ما يعكس حياده واستقلاليته، إذ لا تجمعه بالمؤسسة أية علاقات، مما يؤهله لإصدار رأي مهني محايد بشأن مدى صدق وشفافية القوائم المالية، وذلك في تقرير نهائي موثوق يمكن الاعتماد عليه من طرف المستخدمين وأصحاب المصلحة. كما يسهم محافظ الحسابات من خلال تحليلاته وتعليقاته المفصلة على بنود الميزانية في توجيه المؤسسة نحو اتخاذ قرارات أفضل. ويتمثل دور المراجع عموماً في تدعيم شفافية القوائم المالية من خلال التأكد من دقة البيانات المدرجة فيها، وذلك عبر فحص ومراجعة مختلف عناصر هذه القوائم، سواء المتعلقة بالديون أو الذمم الدائنة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت دور محافظ الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية تبين أن لهذه الوظيفة أهمية استراتيجية في ترسيخ مبادئ المصداقية والموثوقية داخل البيئة الاقتصادية، إذ تمثل الرقابة الخارجية وسيلة محورية لضمان جودة المعلومات المحاسبية وسلامتها وقد جمعت الدراسة بين الجانب النظري والتطبيقي بهدف الوصول إلى تصور شامل يربط بين المبادئ العلمية والتجربة الميدانية، وأسفرت عم جملة من النتائج الهامة فمن خلال التحليل النظري و الميداني، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد أهمية وفعالية دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- يضطلع محافظ الحسابات بدور رئيسي في التأكد من مطابقة القوائم المالية للمعايير المحاسبية، مما يساهم في ضمان الشفافية والموثوقية.
- يرتكز عمله على مبادئ الاستقلالية والنزاهة، وهي ضرورية لتحقيق لتحقيق افصاح مالي سليم وشفاف.
- تقارير محافظ الحسابات تعد مرجعا هاما لمستخدمي المعلومات المالية وتدعم اتخاذ القرارات بناء على بيانات دقيقة.
- بينت الدراسة أن استقلالية محافظ الحسابات عم المؤسسة المدققة تساهد في إصدار رأي مهني محايد يزيد من مصداقية القوائم المالية.
- التدقيق الخارجي يساهم بشكل واضح، في الحد من التلاعبان والانحرافات المالية من خلال أدوات الفحص والتحليل والتقييم.
- هناك تكامل ضروري بين التدقيق الداخلي والخارجي من أجل رفع جودة الرقابة المالية داخل المؤسسات.
- الواقع الميداني أظهر تفاوت في تطبيق المعايير وأداء المهام، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من التكوين وامتايعة الرقابية.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم اقتراح مجموعة من التوصيلت التي تهدف إلى دعم وتعزيز دور محافظ الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، ومن أبرزها:

- ضرورة تعزيز استقلالية محافظ الحسابات عبر تقعيل الأطر القانونية وتطبيق عقوبات رادعة في حالات الاخلال بالمهنة.

- تشجيع المؤسسات على إعطاء أهمية فعلية لتقارير محافظي الحسابات وعدم الاكتفاء بها كشكل قانوني.
- توسيع نطاق التدريب والتطوين المستمر لمحافظي الحسابات لمواكبة التغيرات في المعايير الدولية للتدقيق.
- فرض وحود مدققين داخليين في المؤسسات الكبرى لضمان التكامل الرقابي وتحقيق رقابة فعالة.
- اعتماد تقنيات وأساليب تدقيق حديثة تسهم في تحسين جودة الفحص والتحليل والتقييم.
- ضرورة نشر ثقافة الشفافية والافصاح المالي داخل المؤسسات كأحد مقومات النجاح والاستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. رضوان حلوه، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
2. محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات للإطار النظري والممارسات التطبيقية، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
3. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريح للنشر.
4. مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، 2006.

الأطروحات والمذكرات:

1. تونسي نجاة مردودية، مدقق الحسابات في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2016.
2. ثمار خديجة، تقارير التدقيق الخارجية في ظل الإلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية، قسم العلوم المالية المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2017.
3. دليلة دادة، "أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العامة بالجزائر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، سن 2019.
4. سعيدي عبد الحليم محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثاني العلوم في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

5. الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدوليةias/ifrs ، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآثار ensp ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير تخصص مالية دولية 2015/2014.
6. مثقال محمود الغزالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية منوهجة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، للحصول على شهادة الماستر، جامعة الشق الأوسط، سنة 2011.

المجلات:

1. إبراهيم، محمد محر سعدوني، أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارت الاستثمارية/ المجلة القانونية، مجلد 18، عدد 1، نوفمبر 2023.
2. بن يحي علي متطلبات تعيين محافظ الحسابات في ظل المعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.
3. دواق سميرة، عباس فرحات، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 1، 2019.
4. سمسوم صليحة، تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي لتفعيل المبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 2، 2021.
5. زغبة أطلال، شريط حسين الأمين أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، عدد5، 2018.
6. طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة دفاتر السياحة والقانون، العدد 9، جوان 2013.
7. طال عبد العزيز، بلمداني محمد مساهمة حوكمة الشركات ي تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد4، العدد 2، أكتوبر 2020.

8. علي بن موفقي، دور مدقق الحسابات في الخدمة، أثار المحاسبة الإبداعية وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية، مجلة إدارة العمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5، عدد 2، 2019.
9. محمد بشير غوالي، "دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية"، مجلة الباحث، عدد 12، 2003.
10. مقدم خالد وآخرون، تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019.
11. هبة إبراهيم عبد العزيز يوسف، شفافية القوائم المالية في ضوء تحقيق مدى معيار المحاسبة الدولي رقم 1، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد2، سنة 2016.
12. وحياتي نجية وآخرون، "أهمية التدقيق الداخلي في الرفع من جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية"، مجلة دفاتر mecas ، المجلد 19، العدد 2، ديسمبر 2023.

قوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية القانون 01/10 العدد 42,19 ,المادة 23 24.25.65.66.67.68.69.70
2. القانون التجاري الجمهورية الجزائرية المادة 715 مكرر 06 لسنة1999.
3. القانون التجاري في ضوء الممارسة القضائية، منشورات بيرتي، الجزائر 2009، المادة 715 مكرر 6.

المواقع:

1. أحمد مهدي دفترة، ماهي القوائم المالية وأنواعها، 23 ماي 2023، / https://www.daftra.com/blogالحصول عليه في 2025/3/4.

الملاحق

M : BELILET Abdelhafid commissaire Aux Comptes N° d'inscription 0430 cité 160 logts Bt 13 n° 121Mila tél 00213560950601

Monsieur le Président, Messieurs les membres

du conseil d'administration

M :

Objet : Commissariat aux comptes, de la caisse régionale de mutualité de Mila

Messieurs ;

En exécution du mandat de commissariat aux comptes au titre de l'exercice 2024, de la caisse régionale de mutualité de la wilaya de Mila, qui nous a été confié par votre conseil régional d'administration en date du 27/04/2024.et la convention signée le 30/09/2024.

Nous avons l'honneur de vous présenter ci-joint notre rapport de certification des comptes annuels arrêté au 31/12/2024.

Ce rapport comprend :

- *Le rapport général d'expression d'opinion sur les comptes, ainsi que les rapports spécifiques ci- dessous :*

Les vérifications spécifiques prévues par la loi à savoir, les rapports spéciaux prévus par l'article 25 de la loi 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptables, Commissaire aux comptes et Comptable Agées, ainsi que par l'arrête n° 30 du 24 juin 2013, en application de l'article n° 02 du décret 11-202 du 26 mai 2011, fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et les délais de leurs transmission.

- *Les états financiers prévus par le système comptable financier.*
- *Les commentaires et analyses sur le contenu, l'évolution des comptes du bilan et le tableau des comptes de résultats.*

Nous vous prions, Messieurs, de croire en expression de nos parfaites considérations.

Mila le 24/04/2025

Le commissaire aux comptes

M : BELILET Abdelhafid commissaire Aux Comptes N° d'inscription 0430 cité 160 logts Bt 13 n° 121Mila tél 00213560950601

Objet : Rapport spécial sur les cinq meilleures rémunérations

Messieurs,

Conformément aux dispositions de l'alinéa 3 de l'article 680 du décret législatif n°93/08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'article 819 de l'ordonnance n°75/59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce, et conformément à l'article 2 du décret exécutif n° 11 -202 du 26 Mai 2011.

J'ai eu communication des rémunérations versées aux cinq (5) salariés les mieux rémunérés au cours de l'exercice 2024 s'élèvent à :

N°	NOM ET PRENOM	FONCTION	Salaires bruts	Salaires Nets
01	[redacted]	Directeur	2.309.131.86	1.582.330.25
02	[redacted]	Chef division comptable	2.057.045.13	1.467.123.55
03	[redacted]	Chef de service production	1.820.586.49	1.273.815.16
04	[redacted]	Attachée de direction	1.760.812.55	1.237.877.51
06	[redacted]	Ingénieur d'état en informatique	1.611.790.67	1.150.839.20
		TOTAUX	**9.559.366.70**	**6.711.985.67**

Ce montant net que nous certifions exact s'élève à la somme de 6.711.985.67 DA (Six million sept cent onze million neuf cent quatre-vingt-cinq Dinars et soixante-sept centimes) et se détaille tel que le présent état ci-dessus.

Il est noté que le salaire brut comprend toutes les indemnités et primes versées au personnel concerné durant l'exercice, à l'exception les frais de mission versées aux intéressés

Le commissaire aux comptes

M : BELILET Abdelhafid commissaire Aux Comptes N° d'inscription 0430 cité 160 logts Bt 13 n° 121Mila tél 00213560950601

Objet : Rapport sur la continuité d'exploitation :

Conformément aux dispositions contenues dans l'article 25 de la loi 10-01 du 29 Juin 2010 relative aux professions d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, qui stipulent entre autres :

" La mission de commissaire aux comptes aboutit à l'établissement : d'un rapport spécial sur la continuité d'exploitation.

Conformément à l'article 02 du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 et l'article 7 du décret exécutif n° 08-156 du 26/05/2008.

Nous avons procédé à la vérification des données figurant aux états financiers établis par la caisse et qu'ils ont annexées ci-après, et après avoir effectué les diligences qui nous avons estimé nécessaire selon les normes appropriées.

Nous certifions que ces états sont établis sur la base de continuité d'exploitation, en présumant

Que La caisse régionale de mutualité agricole de Mila poursuivra ses activités dans un avenir prévisible.

NB : L'absence du conseil d'administration de la caisse régionale de mutualité agricole de la wilaya de Mila peu mettre en péril la continuité d'exploitation de l'entité.

Le commissaire aux comptes